

مركز تكامل للدراسات والابحاث

دراسات محكمة

وأد الأرض ومستقبل الحياة من نوازع السيادة إلى إتيقا الرعاية

يوسف أشلحي

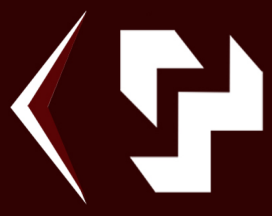
أستاذ الفكر السياسي، كلية الحقوق، فاس

All rights
reserved



جميع الحقوق
محفوظة

مركز تكامل للدراسات و الأبحاث
TAKAMUL centre for Interdisciplinary Research and Studies



ملخص:

يكمن غرض هذه المساهمة الفكرية في تقويم صلة الإنسان بالطبيعة. وقد تبين من خلال شواهد معلومة وأمارات ناصعة، تنكشف تدريجيا في جسم الطبيعة، أن هذه الآصرة لا تقوم على منوال صحي، بقدر ما يعتريها اعتلال فظيع واختلال مريب ينكشف في أكثر من صورة، ويطفو كل مرة بوجه غير متوقع. ولغاية التماس فهم معقول وأفيد يقف على العلل العميقة التي كان لها النصيب الوافر في الاعتلال الذي يطبع الطبيعة، وذلك بغية التماس المخارج التي تعين على عيادة الخلل، يتعين علينا الحفر في بواعث هذا الاعتلال الذي يعود إلى لحظة إخضاع الطبيعة لقدر جديد؛ وهو قدر التسيّد والتملك. ولما تبين لنا، ونحن نُعدّد بعض العلل والبواعث التي جعلت الطبيعة موضوعا مستباحا، أن التحول الذي طرأ على ماهية الفكر والعلوم والاقتصاد كان لها مساهمة لا تنكر في الاعتلال الذي وقع، وعليه تولينا تحديد جملة من المخارج النظرية والعملية التي قد تفيد في إرساء وجود الإنسان في العالم بما يصون وجوده ووجود غيره في الآن والمستقبل.

كلمات مفتاحية: الإنسان، المعرفة، الطبيعة، السيادة، الخلل، الإصلاح

Abstract:

The aim of this paper is to look at the turning point that marked man's relationship with nature, especially in the modern period when man decided to be the master and owner of it. As the flaw of nature finds its deepest cause when man decides to make nature a subject of absolute sovereignty and harness, we have seen the excavation of the

وأد الأرض ومستقبل الحياة من نوازع السيادة إلى إتيقا الرعاية



philosophical, scientific and practical motivations that have made a decisive contribution to the dedication of man's authority over nature. Given the threat to the existence of the world and the future of life, we have sought in the second part of this article the moral principles and theoretical and practical perceptions that man's action and duty towards nature.

Key words : Man, knowledge, nature, sovereignty, misalignment, reform

وَأد الأَرْض ومستقبل الحياة

من نوازع السيادة إلى إتيقا الرعاية



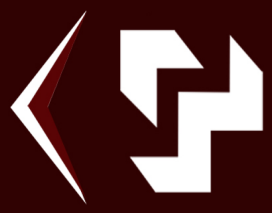
مقدمة:

إن شئنا أن نساير الصورة التوحيدية للإنسان في العالم، أمكن وصفه بالكائن الفائق الذي قُدّر أن يترجم الوجود لنفسه وينطق بلسانه، وهي الصورة التي بصم عليها الإنسان عمليا ونظريا وعلميا، سنجد أنفسنا أمام مفارقة حرجة: هل نحن حقًا ضرب من ضروب الوجود أو أحد إمكانات الوجود في العالم؟ وإن كان الأمر كذلك فمن ذا الذي يبرر اختيار الإنسان وضع العالم تحت اليد وليس من أجل العالم؟ لم نفلح سوى في كتابة الوجود باسم الإنسان وليس العالم نفسه، لم يعكس وجودنا العملي ما يوحي أننا مجرد انتماء إلى العالم، بل إن الوجود لا معنى له ولا قيمة له إن لم يحمل توقيع الإنسان. لكن هل كان بالإمكان للإرادة أن تقلب الوضع الأصلي للكائن بوصفه نوعا من الانتماء إلى العالم، ليصبح بالإمكان الإمساك بالوجود ووضعه في متناول اليد؟ غير أن الإنسان، في ضوء أمارات مهولة، ونواقيس مقلقة تناسب من رحم الحياة وتتدفق من كيان الطبيعة، وجد رهانه على الاقتدار في مهبط الرياح، بل أصبح يرتدّ عليه وعلى الوجود عامة بما لا يحمد عقباه.

لم تعد الإقامة في العالم على نحو ما يطمئن ويصيب رضا الجميع على حال الوجود الحيوي وعلى مآله، بل إن هذه الإرادة نفسها لم تعد تقوى على ضبط وفهم الندوب الجليلة التي تنزل بثقلها على الحياة، ولا سبيل لها إلى التماس مخرج صحي من نوع العلاقة التي وثقها الإنسان في وجوده. لقد استيقن الإنسان وتنبّه في نهاية المطاف، إلا أن الاختيار الذي سلكه في وجوده ينجم عنه ما يهدد الوجود برمته وليس الإنسان وحده، وأدرك أن ما حصّله لنفسه لم يكن دون آثار وعواقب، وأية عواقب؟ لقد جعلنا الوجود الذي لنا في العالم مهياً كل مرة لإنتاج ضروب من الخطر وصنوف من السلب بما لا يطاق ويتصور، ولا ينفك من تدبير نازلة إلا ووجد نفسه أمام عسرة أشد وطأة وأعمق ضررا، وكانت النازلة الحيوية بصّمت بوقعها على جسد البشرية أحدثت هذه الشدائد وليس الأخيرة بكل تأكيد. ومهما كان تدبيرنا لما ينزل بين ظهرانينا وعلى أجسامنا وعلى الحياة والوجود بعامة من الحزم والنجاعة، إلا أنه يعبر عن موقف محدود وتدبير موقوت، لأن مصادر الخطر قائمة في طبيعة الوجود الذي هيأناه لأنفسنا وللموجودات في مجملها. إن ما يداهم أفق وجودنا ليس سوى تحصيل حاصل لطبيعة القدر الذي قدرناه على أنفسنا وعلى غيرنا بالضرورة، ولذا، فإننا نجني بعضاً من ثمار طبيعة الإرادة التي بذرنا نوابتها النظرية والعملية في الوجود.

ولعل الناظر في أنواع الفواجع التي تغشى الطبيعة، والمتأمل في الأضرار المهولة التي تحيط بالأكوان الحية، والشاهد على جلال الأخطار التي تحدق بالحياة من كل حذب وصوب، ليس له إلا أن يرى فيها أمارات حاسمة على

وَأد الأَرْض ومستقبل الحياة من نوازع السيادة إلى إتيقا الرعاية



دخول الطبيعة في أفق منعرج خطير غير مطمئن. وكيف تطمئن كل ذات عاقلة تُقدّر الأمور حق قدرها، ويستكين كل ضمير حي وهو كل أمل بأن يمضي بمجرى الوجود والموجودات نحو أفق صحي. فهل ثمة مفاجئة أو شيء عجب فيما يحدث؟ فماذا كان ينتظر الإنسان بعد أن قدّر على الطبيعة أن تكون مجرد وعاء منذور لإشباع "الكبت" الاقتصادي لأمم جعلت بوابة الاقتصاد المسلك الموصل إلى سدة المجد والعظمة، وكان هذا الجعل في حلّ من التقيّد لأي ضابط عقلي أو أخلاقي أو قانوني. أو ليس الحال وهو على هذا الحال ما يعلي من صبيب الهواجس بشأن العواقب وطبيعة المآل والمستقبل الذي ينتظر من هم وجودهم في حكم القوة وليس الفعل؟ وأي تدبير حسن يصرفه الإنسان في الراهن الذي له؟ وأي إرث حميد أمكن الإنسان أن يتركه في الحيز الزماني الذي له، وكذلك لمن سيعمّر الوجود بعده؟ فهل بهذا الوضع نحن نمضي بالوجود نحو وضع ينفع الراهن والحاضر بمن حضر، أم أن نمط قيامنا في الوجود وبناءنا له ليس يؤشر سوى على الأسباب التي تمهد لتقويض الوجود، وتجعل شأن مستقبل الحياة فوق إمكان وحيد للحياة إلى حدّ الآن، تبعا للمؤشرات الموجودة، تحت مقصلة الإعدام المؤجل؟

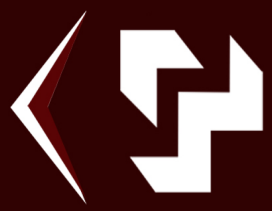
وليس هذا الوضع الذي وصلنا إليه، إلا نتيجة للتغيير الذي اعترى أصرة الإنسان بالطبيعة، والتحول الجذري الذي طال سلوك الإنسان وفعله تجاه الوسط الذي ينمو في ثناياه. وليس مثل هذه الندوب والنوائب، بأمر هيّن يمكن معايدتها ومداواتها ببساطة واقتدار، وذلك لأن هذا القلب الذي طال علاقة الإنسان بعالمه وتغيّر فعل الإنسان في الحياة ليس بأمر وليد اليوم، ولا هو بأمر تمخّض بين عشية وضحاها، بقدر ما هو تغيير جذري تقرّر تحديدا حينما تمّ رهن الطبيعة موضعا للحيازة إبان العهود الحديثة. ومنذاك الحين، والعطل يشتد ويتفاقم بالتزامن مع الاستدخال المتنامي لمكونات الطبيعة وعناصرها التي نُذرت ندرا لتغذية الدورة الإنتاجية وإشباع الحاجيات الاقتصادية التي تفاقمت كما وكيفاً.

والحق يقال أنه ثمة التفتات راهن منقطع النظير حيال الخلل الذي يعتور قبة السماء وما توطّن في الأرض ظاهرا وباطنا، وهذا الالتفات بقدر ما ينم عن وعي إيكولوجي صحي، بقدر ما يمكن القول أن هذا الضرب من الالتفات لم يكن عن طيب خاطر، وإنما كان ترجمة لتوجس معقول من أن يرتد هذا الضرر على الإنسان نفسه في الراهن، دون الاكتراث بما ينتظر الموجودات برمتها ومصير الحياة بعينها ومستقبل الوجود بالمطلق.

ولكن هل من بديل أمام الإنسان سوى البحث عن مخرج، بعد أن أدرك أن وجوده مرتين بوجود صحي للطبيعة في مجمله؟ مع أن التماس المخرج ليس بالأمر الهيّن بحكم أن مصادر الداء على تجذّر وتعمّد بما كان، لكن ما من خيار أمام البشرية سوى أحد أمرين: إما مراجعة جذرية وإما مغامرة حبلها قصير. وإن أزمعت الإرادة على أن تلتمس لنفسها دربا صحيا لنفسها ولغيرها فلا بد مما ليس منه بد، وهو الوقوف على العوامل الحاسمة التي

وَأد الأَرْض ومستقبل الحياة

من نوازع السيادة إلى إتيقا الرعاية



أسهمت في الانزياح بوضع الإنسان داخل نسق الطبيعة من حيث هو وجود بالمعيّة، إلى وضع أصبح فيه الإنسان كائنا مترفعا عن الوجود الطبيعي، وهو ما دفع به دفعا نحو جعل ما دونه من مكونات الطبيعة وعناصرها مجرد أكوان وجدت لتُمكن الإنسان في الأرض وتجعله سيّد العالم بلا منازع، فله بذلك أن يستبدّ بما حوته الطبيعة، ويستغلّها على نحو ما يشاء وكيف ما شاء، وييسط سلطانها عليها دون حسيب ولا رادع. فهل من سبيل يمكّن من قلب هذا المنقلب الذي اعترى أصرة الإنسان بالطبيعة الذي تقرّر منذ أزمان خلت؟ أم أن المصير الذي قدره الإنسان ورسم بموجبه مجرى الطبيعة وإحداثيتها، يجعل كل بارقة أمل عقلي وكل إرادة بشرية على نحو ما ترجم في شاكلة سلوك سياسي واقتصادي واجتماعي في حكم الأمانى خالية من كل اقتدار على زحزحة القدر الذي قدره الإنسان على نفسه وسائر الموجودات؟

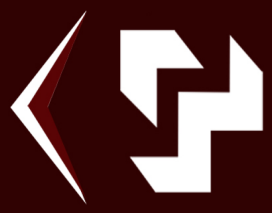
ولهذه الاعتبارات بالذات، فإنه من الأجدر تعقّب جذور انقلاب صلة الإنسان بالطبيعة من مقتضى المساواة الوجودية إلى عهد التسيّد عليها، متابعين ذلك في الأصول النظرية والأصول العملية التي زكّت عقلانية التسيّد منذ العهود الحديثة. ولنا في المقام الثاني، أن نستعرض بعض المبادئ النظرية التي من شأنها أن تسهم في نسخ هذا الوضع وأن تُعين على تقويم السلوك المختلّ للإنسان مع الطبيعة، وأن تُخفّف من وطأة التسخير البشري المطلق لها، وتذلّل السبل أمامنا للعبور نحو أفق صحي يؤمّن ديمومة الوجود، ويصون حياة سائر الموجودات في مطلق الزمان.

أولا- جذور السيادة على الطبيعة أو الأصول اللاعقلانية للعقلانية الحديثة

لقد اعترى نمط الوجود في الطور الحديث تحولا جذريا، وهو أمر ظاهر في التحول العميق الذي طال البنى المعرفية والفكرية والأبنية الاجتماعية، وكل أنظمة الوجود وأشكال التواجد خلال الحقبة الحديثة. وهو التحول الذي أورث في الإنسان قناعة راسخة بأنه الكائن المطلق، الذي وهب ملكة فك شفرات الطبيعة، ومن ثمة له الأحقية التامة في تملك مكونات الطبيعة وممارسة السيادة التامة عليها، وأحقية حيازة الانتفاع بها بما يتعدى سدّ الحاجيات الطبيعية. لقد اعتقد الإنسان الحديث، وهو ينتثني بالكشوفات العلمية التي أحرزها، وطفق يُعدّد الفتوحات الفكرية التي وقّع عليها بما يتيح إثبات جدوائية الإنسان ومركزيته، وسارع إلى توظيف هذه المكتسبات العلمية في تحويل الطبيعة وتسخيرها لهدف مستقبلي يتمثل في التقدّم، أنه بلغ الطور الذي هو أحقّ أن يوسم بطور العقلانية.

ويتمثل مقتضى العقلانية في اقتدار الإنسان وحده على إثبات جدارة الوجود حينما تمكن من إثبات "ذاته المفكّرة"، وتمكن من فك شفرات عناصر الطبيعة وتوصّل إلى قوانينها الدفينة، فكان له بذلك المسالك سالكة به نحو التحكم في مكونات الطبيعة وتسخيرها بشكل لم يسبق له مثيل، وذلك في سبيل تحقيق التقدم الذي أوكل

وأد الأرض ومستقبل الحياة من نوازع السيادة إلى إتيقا الرعاية



أمره للاقتصاد السياسي. هكذا تحقّق المنقلب، وتجدّرت معادلة جديدة منطوقها على النحو التالي: إن قوة الحضارة أو الدولة في قوة الاقتصاد، وإن قوة هذا الأخير يكمن في التحكّم في الطبيعة وتحويلها. فإذا اعتقد الإنسان أن بهذه المعادلة التي وقّع عليها في الطور الحديث، وبهذا المنعرج الذي أحدثه في صلته بالطبيعة يعبر عن فعل معقول وسلوك عقلاني، فإن المنتهى الذي قادت إليه هذه المعادلة، يبرّر وجهة التساؤل حول ماهية العقلانية التي اتخذها الإنسان شعار الطور الحديث، أو بالأحرى في مدى عقلانية العقلانية الحديثة؟ فالناظر في العواقب الوخيمة التي نجمت عن هذا التسديد العقلاني الحديث، وبالأخص في طبيعة الصلة التي وطّدها بين الاقتصاد والطبيعة، يجعلنا نقف على ما يناقض جوهر العقلانية أصلا، وذلك حينما تبدّى لنا وجود أصول لاعقلانية للعقلانية الحديثة. إن مقتضى العقلانية الحقّة والمعقولة السديدة، ليس من شأنها أن تفرز أضرارا أو تولّد إقصاء كما هو حال العقلانية الحديثة التي حامت حول الإنسان اقتصارا، فأعرضت عن كلية الوجود إغراضا وأخرجت شأن الموجودات الأخرى من دائرة الاعتبار والرعاية، بل إن مقتضى العقلانية الأصيلة يقتضي أن نعتبر الوجود والموجود في كليته، ونضع الراهن والمستقبل في دائرة الحساب.

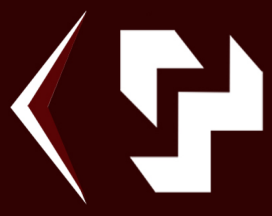
من ذا الذي قد ينازع في حقيقة ساطعة وهو أن الوجود هو المأوي الذي يأوي كافة الموجودات من دون استثناء، لكن في العهد الحديث الذي عدّ فجرا جديدا للبشرية، سيبلغ الانزياح الخطير الذي تمثّل في اختزال الوجود وكافة الموجودات في الإنسان حصرا ذروته. فما كان لنا بذلك إلا أن نستبعد جملة المكونات الوجودية وكافة عناصر الطبيعة من حيّز الوجود، فلم نكن بذلك نسهم وفق تعبير الفيلسوف مارتن هايدجر في "نسيان الوجود" (Seinsvergessenheit) و فقط، بل شرعنا أيضا في نفي إمكان التّواجد ووضع البذور الأولى لتقويض الوجود ومحقه.

إن الخلل العميق والندوب الغائرة التي حاقت بالمنظومة الايكولوجية راهنا، والأدهى أن إمكانية إصلاح واستدراك مضار بيئية عديدة أصبحت متعذرة، تجد أسبابها الدفينة في الطور الحديث الذي يعتبر النقطة المرجعية في بنى الوجود المادي الراهن. ونحن نعاين الخلل الجسيم الذي يعتور المنظومة الطبيعية راهنا، حقّ أن نتساءل عن المآل الذي قادنا نحوه التقدم الذي انتشده الإنسان في عهد الحداثة، وحقّ لنا أن نستشكل النهضة الحضارية الكبرى التي تحققت راهنا؛ هل تمت وفق أسس سليمة أو كانت على حساب تقويض مقدّرات الطبيعة ومكوناتها، وبذلك فهي تؤسس لبذور نسفها بدل تأسيس نهضة عادلة، تكون حريصة أيما حرص على صون الطبيعة وضمان استمرار كل مكوناتها وعناصرها؟

حينما قرر الإنسان في العهد الحديث أن يُنصّب نفسه محور الوجود وسيد العالم، فإنه يكون قد أذن لنفسه أن ينفصل عن المنظومة الطبيعية، ويتعالى عن بقية مكونات العالم وكائناته. وبموجب هذا الانفصال الذي

وأد الأرض ومستقبل الحياة

من نوازع السيادة إلى إتيقا الرعاية



تقرّر بين الإنسان وسياقه الحيوي، قدر لنفسه كامل الصلاحية في ممارسة سلطانه، ليس فقط حصرا داخل الحيز البشري (سيادة الإنسان على الإنسان)، وإنما أيضا على ما عداه من الموجودات وعناصر الطبيعة. بذلك يكون الإنسان قد قرّر أن يخرج من حيز التساكن الوجودي إلى حيز التسيّد، كيف ذلك؟ إن مقتضى التساكن يقتضي المساواة الوجودية بين كافة مكونات الوجود وعناصره، دون فضل أو إعلاء لطرف على طرف آخر، بل إن كل مكون من مكونات الوجود يكون بحاجة إلى التواصل السليم والتقدير الوجيه. ومع أن الإنسان يحوز خاصية خُلقية وليست وجودية، وهي التي تتمثل في العاقلية، فإن هذه الخاصية تجعل تصرفه في الوجود مقيدا بضابط العاقلية الذي يقتضي صون الوجود وتقدير المكونات الوجودية حق قدرها، وليس تقويضها وتسخيرها بشكل مشطّط. ويقدر ما تمثل خاصية العاقلية ميزة في حد ذاتها، حينما يحسن ترجمتها، فإنه كذلك يمكن أن تمثل شاهدا عليه وسلبا له ولغيره حينما يسيء استخدامها.

وعلى نقيض مقتضى التساكن، فإن مقتضى التسيّد يفترض بدل المساواة الوجودية ترسيخ التراتبية الوجودية التي تجعل مكونات الوجود بعضها فوق بعض، مع استفرد الإنسان بوضعية وجودية فائقة، تجعله في انفصال عن سائر ما يستوطن الطبيعة. وحينما قدر أن تجري الطبيعة وفق مقتضى التسيّد الذي أصبح الإنسان مُقدّره ومحركه، وصاحب القرار الحاسم فيما يخص نمط الوجود والعيش الذي يتعيّن أن يكون، كان من الطبيعي أن تنسلخ الطبيعة عن طبيعتها، حينما قرّر الإنسان أن تصبح محض وعاء جامد خُلقت لتشبع رغباته، كما انسلخ الإنسان عن الطبيعة، حينما قرّر أن يكون في وضع فائق يتيح له حق تملك الطبيعة وتسخيرها على النحو الذي يشاء. بعد أن تأتى للإنسان أن يتجرّد من الطور الطبيعي الذي يستلزم التساكن الرحيم مع مختلف المكونات الوجودية، والذي يقتضي إبداء مطلق المسؤولية تجاه سائر الموجودات الحيّة والمادية بوصفه كائنا متعلّقا، فإنه تقرّر أن يستفرد بالوجود لنفسه ويتسيّد على ما عداه من مكونات الطبيعة وعناصر الوجود.

وبفعل هذا المنعرج الخطير الذي تمّ، سيقع تجريد الطبيعة من طبيعتها رويدا رويدا، وسيتم استفراغها بشكل متنام، تماشيا مع تعاظم الحاجيات الاقتصادية والاجتماعية، وتهافت مختلف القوى على تحقيق الغلبة وإثبات القوة الاقتصادية. غير أن أخطر منقلب في هذا المنقلب الذي حصل من الطور الطبيعي نحو الطور التسيدي، هو تجريد الطبيعة من ذاتيتها؛ فحينما قرّر الإنسان أن يمارس تسيّده المطلق على سائر مكونات الطبيعة، فإنه عمل بالنتيجة على تجريد المكونات الطبيعية الأخرى من خاصيتها الذاتية، ليكون هو الذات المطلقة التي لها الرّفعة عن بقية الموجودات التي هي فحسب مجرد موضوعات. ولعل مكنم الداء العميق الذي حاق بالطبيعة، لكامن في قرار نزع الطابع الذاتي عنها، واعتبارها بدل ذلك مجرد موضوع أو شيء لا يطاله تأثير أو يلحقه ضرر مهما بلغ طبيعة التصرف فيها ومهما استقوى التسيّد عليها.

وأد الأرض ومستقبل الحياة

من نوازع السيادة إلى إتيقا الرعاية



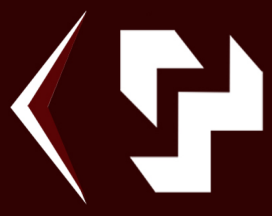
لكي يتسنى لنا الوقوف على العوامل الحاسمة التي زكت وضع التسيد على الطبيعة إبان الطور الحديث، وكان لها الإسهام الضارب في تشيئ الماهية الطبيعية للطبيعة وجعلها موضوعا للتملك، فلا بد من أن نأخذ التحول الجذري الذي اعترى ماهية التفكير، ناهيك عن التغيّر الكلي الذي طال إنية مختلف العلوم؛ وبالجملة التبديل الحيوي الذي طال بنى العلوم النظرية، وهو العامل الذي كان له النصيب المعلوم من ضرب العلاقة المختلفة فيما بين الإنسان والطبيعة من اتصال. ولنا تحديدا أن نستعلم كيف أسهم التحول الفكري الحديث في تشيئ الطبيعة وتسويغ التسيد عليها (1)، ونتبين كيف أعانت الكشوفات العلمية الهائلة التي تحققت في مجال العلوم الطبيعية والرياضية على اختزال الطبيعة في جملة من القوانين التي يسهل فك شفرتها (2)، هذا علاوة على الكشف عن إسهامات بعض تصورات النظرية الاقتصادية ودورها الحاسم في استدخال مكونات منظومة الطبيعة في عجلة التحويل الاقتصادي (3).

1-الفكر وتشيئ الطبيعة: إبان الطور الفلسفي الحديث، سنعهد انزياحا جذريا في أفق التفكير الذي كان مداره على الذات، أو قل الذات الإنسانية بوصفها تمثل محور الوجود ومحركه الذي يتأسس على مسلمة العقل. ولما كان الشغل الأوحده الذي اعترى لازمة التفكير الحديث، تمثل في التدليل على وجهة اعتبار الذات الإنسانية ذاتا مطلقة، تنفرد عن بقية المكونات الطبيعية، فإنه بتنا أمام توجه حثيث لفصل الإنسان عن طبيعته الطبيعية؛ أي بوصفه أحد مكونات الطبيعة شأنه في ذلك شأن بقية مكونات الطبيعة الأخرى، ليصبح كأننا متعاليا عن حيّز الطبيعة. وجزء إسهام التوجه الذي انخرط في منواله الفكر الحديث حينما أفضى إلى فصل الإنسان عن الطبيعة، فإنه أسهم بالنتيجة في تجريد الطبيعة من طبيعتها؛ أي بوصفها ذات حية، لتتحول إلى مجرد موضوع أو شيء لا ينالها أي تأثير مهما بلغ حجم انتفاعنا بها، ولا يمسه أي إضرار مهما بلغت درجة استغلالنا لها. ولكي نقف على شواهد فكرية صريحة تسوّغ لهيمنة على الطبيعة والتسيد عليها، وهي الشواهد التي نطق بها كبار ممثلي الطور الفلسفي الحديث؛ وعلى رأسهم نجد الفيلسوف الفرنسي رينيه ديكارت (René Descartes) أحد ممثلي التوجه العقلاني، وكذلك الفيلسوف الإنجليزي فرانسيس بيكون (Francis Bacon) أحد رواد التوجه التجريبي، والفيلسوف أوغست كونت (Auguste Comte) أحد أقطاب التوجه الوضعي.

وبما أن الفيلسوف رينيه ديكارت يعد أحد المساهمين الكبار في وضع لبنات التفكير الحديث، إلى جانب ممثلي التوجه العقلاني الأوائل من قبيل الفيلسوف الهولندي باروخ إسبينوزا والفيلسوف الألماني فيلهلم لايبنتز، وهو ما دفع بفيلسوف المثالية المطلقة فريدريش هيغل إلى اعتبار ديكارت "هو أول من شرع بالفعل في وضع

وأد الأرض ومستقبل الحياة

من نوازع السيادة إلى إتيقا الرعاية



اللبنات الحقيقية للفلسفة الحديثة¹. لم يكن سعي ديكارت إلى اختزال عملية التفكير ضمن مبادئ بعينها، يراهن على الدفاع عن صلاحية العقل التأملي وجدوائيته، بل إن غرضه كان يتجه نحو ترجمة هذه المبادئ الفكرية ضمن السياق العملي؛ ومن ثمة فإن الأولوية التي يقتضيها توجه المدنية حديثا، تقتضي إيلاء الأهمية للتفكير المبني على أساس علمي وعملي على حساب التفكير النظري الذي لطالما عبّر عن ضرب من التفكير العقيم الذي لا مفعول له على أرض الواقع، ولا تأثير له على حيّز الطبيعة.

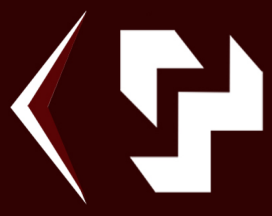
لم تكن التأملات التي خطّها ديكارت والتي شرعت في إثبات جدارة الذات المفكرة وأحققتها في الوجود، سوى أن تفضي إلى اختبار جدارة الذات المفكرة على حيز الطبيعة من خلال إسناد المهمة للعلوم التي تتولى تربيض الطبيعة واختزالها ومن ثمة التمكن منها؛ ولنا في صريح القول الديكارتي الوارد في القسم السادس من كتاب المنهج ما يرسم مستقبل صلة الإنسان بالطبيعة: "وبدلا من هذه الفلسفة النظرية التي تُعلّم في المدارس، فإنه يمكن أن نجد عوضا عنها فلسفة عملية، بها إذا عرفنا ما للنار، والماء، والهواء، والكواكب، والسموات، وكل الأجرام الأخرى التي تحيط بنا من قوة وأعمال، معرفة متميزة كما نعرف مهن صناعتنا المختلفة، فإننا نستطيع استعمالها بنفس الطريقة في كل المنافع التي تصلح لها، ولذلك نستطيع أن نجعل أنفسنا سادة ومسخرين للطبيعة. وهذا جدير بأن يرغب فيه لابتداع ما لا يحصى من المصنوعات، التي تجعل المرء ينعم بدون جهد بثمرات الأرض وبكل ما فيها من أسباب الرفه"². إن كنه التفكير وسداده، تبعا لهذا التصور الديكارتي، ينبغي أن يتوجه جهة معرفة القوانين الدفينة للعناصر الأساسية للطبيعة، ليس بوصفها علل أولى للوجود كما تصورها الفيزيائيون الإغريق الأوائل، بل من حيث هي عناصر قابلة للاختزال في شاكلة قواعد وقوانين، وبذلك يصبح السبيل ممهدا نحو تملك مختلف عناصر الطبيعة والتحكم في مختلف مكونات الكون، وجعلها أداة طيّعة تخدم نزوعات الإنسان وتروي مطامعه وحاجياته بدون قيد ولا اعتبار.

وعلى نحو نفس التصور الذي جذّره ديكارت بخصوص التسيّد على الطبيعة، نجد رائد التجريبية الحديثة الفيلسوف فرانسيس بيكون في كتابه الأورغانون الجديد أو في كتابه الأطلنطس الجديدة يشاطر طرح ديكارت من حيث الدعوة إلى السيطرة على الطبيعة حينما يتأتى الوقوف على علل الأشياء وطبيعة حركتها. فبعد أن فرغ من نقد الأوهام التي تكبح أسس التفكير السليم في كتابه الأورغانون الجديد، نجده وهو يُعدّد أنواع الطموح التي تدفع الإنسان نحو السيطرة والسيادة، فإنه يضع سيادة الإنسان على الأشياء في منزلة عليا تفوق الطموح الذي

¹ -Hegel, «René Descartes ist in der Tat der wahrhafte Anfänger der modernen Philosophie, insofern sie das Denken zum Prinzip macht». Georg Wilhelm Friedrich Hegel, Vorlesungen über die Geschichte der Philosophie III, Werke 20, Suhrkamp Verlag Frankfurt am Main 1986, s 123.

² -رينيه ديكارت: مقال في المنهج، ترجمة محمود محمد الخضيري، ط 2، دار الكتاب العربي للطباعة والنشرة، القاهرة 1968، صص 190-191.

وأد الأرض ومستقبل الحياة من نوازع السيادة إلى إتيقا الرعاية



يستبد بالفرد في تعاضم قوته داخل وطنه، وكذلك مسعى الناس في تعاضم قوة أوطانهم وبسط سيادتها على سائر الأمم: "فمن الناس من يستبد بهم الجشع، فيكون أحرص على تعاضم شوكته داخل وطنه؛ ومثل هذا الصنف هو الأكثر شيوعا والأكثر دناءة. وصنف ثان يكون منتهى طموحه هو زيادة قوة أوطانهم وتعزيز سيادتها بين سائر الأمم؛ ويقدر ما ينم هذا الطموح على قدر كبير من الكرامة، فإن مثل هذا الطموح ليس جشعا. لكن قد تجد من الناس من هو أحرص على استعادة قوة وأمجاد الجنس البشري على الكون برمته والعمل على تعزيز هذا الفعل، فإن مثل هذا الطموح يُعدُّ لا ريب أكثر حكمة ونبلا من الطموحين الآخرين. إذ أن بسط سيادة الإنسان على الأشياء تعتمد اعتمادا كلياً على الفنون والعلوم"³.

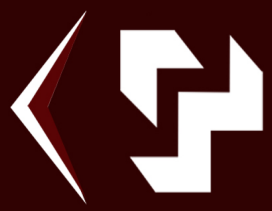
لم يعد يقتضي مستقبل الإنسان الحديث وطلب رفاهه، توقيير الطبيعة وتقديسها، وإنما التمكن منها والاستحواذ عليها. وعندما ينزاح التفكير عن اعتبار الطبيعة المسكن الذي يأوي تواجد الأحياء ويديم استمرار الحياة، لتصبح الطبيعة في منزلة الخصم الذي يستدعي الغلبة والمبارزة، فإنه من الطبيعي ألا يعهد بيكون من مهمة جلييلة للتفكير والعلم والفن سوى تعرية الطبيعة من طبيعتها، تمهيدا لتدجينها والسيطرة الكلية عليها. كما لا يغيب عنا، ونحن بصدد تبين الأصول الفكرية للتسيد على الطبيعة، تصور أحد أقطاب المدرسة الوضعية التي ستجد لها استئنافا معاصرا مع فلاسفة حلقة فيينا، ويتعلق الأمر بتصور الفيلسوف الفرنسي أوغست كومت. لقد كان هذا الأخير شأنه في ذلك شأن الوضعانيين المعاصرين على قناعة شديدة بضرورة بسط تصور جديد تجاه الطبيعة والعالم، وهو ما عرف معاصرا بـ "رؤية العالم" (Die Weltanschauung) على نحو علمي. لقد مرَّ تاريخ البشرية، حسب كونت، ضمن أطوار ثلاثة؛ أدناها الطور الثيولوجي، فأوسطها الطور الميتافيزيقي، وصولا إلى الطور الحديث الذي هو الطور العلمي. إن هذا الطور العلمي، لا يندر كل موجود كيف ما كان إلا وطاله التقويم العلمي الذي يقتضي استكناه قوانين جميع الموجودات ومعرفة القواعد التي تتحكم في حركة الظواهر الطبيعية، وذلك في صالح ما يخدم مصلحة الإنسان في تقوية مركزيته وإثبات سلطته وسيادته. وأما الغرض الدافع لدراسة الطبيعة، فيوضحه قول أوغست: "يتوجب علينا أن نتصور دراسة الطبيعة، كأنها مقدرة أصلا لتوفير الأساس العقلاني الحقيقي للنشاط الإنساني في الطبيعة، وذلك بما أن معرفة قوانين الظاهرة التي تتصف بنتائج ثابتة بشكل يمكّتنا من التنبؤ، إنما هو الأمر الوحيد الذي يمكن أن يفضي بنا في ثنايا الحياة الفعلية نحو تعديلها فيما يخدم مصالح بعضنا البعض"⁴. رغم الاختلاف الكائن بين مختلف التوجهات الفكرية التي ميّزت الطور الحديث من حيث الأسس والبنى والتصور، إلا أنها تكاد تتقاطع على نحو شديد في مسعى

3 -Francis Bacon, *Novum Organum*, 1620, Livre I, § 129, tr. fr. M. Malherbe et J.-M. Pousseur, PUF, 1986, pp. 181-182

4 Auguste Comte, *Cours de philosophie positive*, T1, Bachelier, Libraire pour les Mathématiques, Paris 1830, p 62.

وأد الأرض ومستقبل الحياة

من نوازع السيادة إلى إتيقا الرعاية



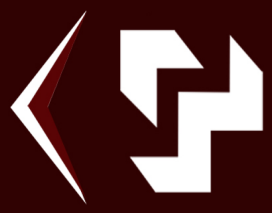
تجدير منزلة الإنسان ضمن المنظومة الطبيعية، ومهدت للإنسان كل السبل المتاحة للاستفراد بذاته على نحو مطلق بوصفه الذات المطلقة، وبهذا التمهيد أدرجت كل مكونات المنظومة الطبيعية ضمن حيز الموضوع القابل للتصرف اللامتناهي والتسيّد الشمولي.

2- العلم واختزال الطبيعة: علاوة على الدور الحيوي الذي أسهم به الفكر الحديث في مدار المنعرج الذي تقرّر حديثاً في أصرة الإنسان بالطبيعة، حينما ارتأى على اختلاف مشاربه العقلانية والتجريبية والوضعية توجيه بوصلة التفكير في أفق ما يعلي من منزلة الإنسان ويزكيّ تسيّده، فإن التحوّل الحيوي الذي سيطراً على ماهية علم الطبيعة والرياضيات خلال الفترة الحديثة، أسهم بشكل فاعل في تفعيل هذا المنقلب الذي طرأ على مستوى علاقة الإنسان مع حيزه الطبيعي. بل جرّاء هذا التحوّل الذي طال بُنى العلوم الحديثة ومسّ إحداثيتها، سيتمّ ترجمة تطلع الفكر الفلسفي الحديث في اختزال الذات في الإنسان وتحويل الطبيعة إلى مجرد موضوع إلى حيز التفعيل والتمكين؛ وبمعنى تحويل المنشود الفلسفي في تسيّد الإنسان على الطبيعة من حيز الإمكان والقوة إلى حيز التحقيق والتفعيل.

إن التمكّن التام من الطبيعة والاهتداء إلى تطويعها وتدجينها وجعلها مجرد موضوع طبع الانقياد، يسير لتحكّم، يقتضي الكشف عن القوانين الدقيقة والأسس الجوهرية التي تنطوي عليها مختلف عناصر منظومة الطبيعة وتشتمل عليها مكوناتها. إن العمل على اختزال الطبيعة إلى مجرد قوانين فيزيائية وجملة من القواعد الرياضية، مثّل رأس المهمة التي شغلت إحداثية العلوم خلال الطور الحديث، وذلك لما لهذا الاختزال من دور جوهري في إحكام القبضة التامة على عناصر الطبيعة ومكوناتها حالما يتسنى التحكّم في مفاتيحها الأساسية وقوانينها الدفينة. ما كان في حكم الأمان بالنسبة لعلم الطبيعة قديماً، سيتمّ تحقيقه وتنزيله على أرض الواقع مع الوثبة الهائلة التي اعترت العلوم الحقّة إبان العهد الحديث؛ وبالتحديد مع التجديد الذي طال علم الطبيعة مع غاليليو غاليلي، وإسحاق نيوتن.

ولنا أن نستعرض بعض ملامح التحوّل الذي سيطراً مع هذه الإسهامات العلمية، كما يشي قول الباحث ألفريد غيرر (Alfred Gierer) على ذلك في كتابه في مرآة الطبيعة (Im Spiegel der Natur): "إن الحيازة الخلاقة للواقع في ضوء الخبرة الحسية والتصوّر الرياضي كما سكن هذا الطموح الرؤية الفلسفية للطبيعة قديماً، غداً أمراً ممكننا التحقق إلى حد كبير مع علم الطبيعة الحديث. هكذا شرع غاليليو غاليلي (1564-1642) في إحداث نقلة حقيقية، بموجبهما سيتمّ جعل القياسات الكمية والملاحظات بمثابة الأساس، ومن الميكانيكا الرياضية العلم الأساس-لتصبح ميكانيكا العلل والتأثيرات متعارضة على نحو متعارض مع الفيزياء الأرسطية المبنية على الأهداف والغايات. كما أسس إسحاق نيوتن (1643-1727) بدوره ميكانيكا عامة للقوى والحركات التي تتمحور فكرتها

وأد الأرض ومستقبل الحياة من نوازع السيادة إلى إتيقا الرعاية



الأساسية حول ما يلي: هنالك أصنافا محدودة من القوى. وعندما يتأتى للمرء معرفتها، فإنه سيكون في متناوله فهم كيف تتصرف الموضوعات الطبيعية، كما أمكن له القيام بحسابها. كما حصل، وبعد ذلك سيأتي الدور على المجالات غير ميكانيكية للواقع الطبيعي التي سيتم إدراجها ضمن الفيزياء العامة؛ من قبيل الطاقة الكهربائية والمغناطيسية⁵.

لقد أعان التطور المذهل الذي طبع مجال الرياضيات والجبر والهندسة التحليلية خلال الطور الحديث على تهيء الأسباب الحاسمة لتحويل الطبيعة والتحكم فيها، وبالخصوص مع إدخال الرياضيات ضمن حيز العلم الطبيعي مع غاليلي؛ حيث سنشهد إضفاء الطابع الرياضي على الطبيعي (Mathematisierung der Natur): "في بدايات العصر الحديث و فقط ابتداء الغزو والاكتشاف الحقيقي للآفاق الرياضية اللامتناهية. هكذا نشأت بدايات للجبر، ولرياضيات المقادير المتصلة وللهندسة التحليلية. وانطلاقا من ذلك سرعان ما تم بفضل الجرأة والأصالة المميزتين للبشرية الجديدة استباق المثل العظيم لعلم عقلي بهذا المعنى الجديد شامل للكل، وبالنتيجة استباق فكرة أن الكلية المتناهية لما هو كائن عموما هي في ذاتها كلية موحدة عقلية يتعين، في المقابل، السيطرة عليها بواسطة علم شامل، وبالضبط بصفة تامة. قبل أن تنضج هذه الفكرة بوقت طويل لعبت كمجرد تخمين مسبق غامض أو غير كامل الوضوح دورا محددًا في التطور اللاحق. وعلى أي حال، فإن الأمر لم يتوقف عند حدود الرياضيات الجديدة. إذ سرعان ما امتدت عقلانيتها إلى علم الطبيعة، وابتكرت له فكرة جديدة تماما هي فكرة العلم الطبيعي الرياضي: الغاليلي كما كان يسمى بحق لمدة طويلة"⁶. بفعل هذا المنعرج الجذري الذي أهّل على كنه العلوم حديثا ومجراها، فقد تم التمهيد لاستفراغ كينونة الطبيعة من الطبيعة بشكل غير مسبق.

ولم يكن لهذا القدر الذي تقدّر ليسهم، كما خمن هوسرل، في قذف العالم ضمن غياهب النسيان (Vergessen)⁷ و فقط، بل كان له الوقع الهائل على تأسيس الجذر الحاسم للعدمية التي بتنا شاهدين على أماراتها البارزة. بفعل المنقلب الذي جذّرتّه التصورات العلمية إبان الطور الحديث، وتفشي النزعة الموضوعية، فكان بالضرورة أن نكون أمام تحول غير مسبق في كنه الطبيعة ومعناها. وقد تطلب، حسب هوسرل، تجذّر "النزعة الموضوعية" ضرورة تجدد المناهج والطرائق التقنية التي أدت إلى تغيير أنماط التعامل مع الطبيعة، ومن ثمة

⁵ - Alfred Gierer, Im Spiegel der Natur erkennen wir uns selbst, Wissenschaft und Menschenbild, Erstveröffentlichung Rowohlt Reinbek 1998, s 22.

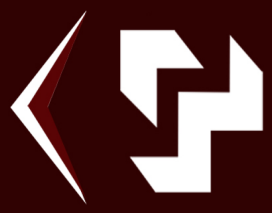
6 - المرجع نفسه، صص 65-66.

-Husserl Edmund, Die Krisis Der Europäischen Wissenschaften und die transzendente Phänomenologie, Herausgegeben von walter Biemel, 2 Auflage (Husserliana, Bd VI), 1976, s 20.

7 - Ibid, s 48.

وَأد الأَرْض ومستقبل الحياة

من نوازع السيادة إلى إتيقا الرعاية



يتوجّب علينا: "أن نأخذ بعين الاعتبار تأثير إضفاء الطابع التقني على العمل الفكري الرياضي الصوري"، وأن نتنبّه للهيمنة التقنية وبالخصوص حينما: "غدت تتمكن النزعة التقنية من كل المناهج الأخرى الخاصة بعلم الطبيعة... هكذا خضع إذن علم الطبيعة عدة مرات إلى تحول وحجب للمعنى"⁸. ولم يكن وقع هذا المنعرج الذي اعترى ماهية العلوم خلال الطور الحديث ليُمهّد جذريا في قلب أصرة الإنسان مع الطبيعة وفقط، بل إن هذا المنعرج مسّ كذلك كنه العلوم وطبيعتها وأسسها ومناهجها.

هكذا قيّض أن تكتسي ماهية العلوم الحديثة طابعا تقنيا وحسابيا، وهو الطابع الذي يتيح تكميم (إضفاء الطابع الكمي) الطبيعة والسيادة عليها. فلم تعد التقنية مجرد تطبيق للعلم وفقط، بل إنما روح التقنية باتت تسود العلم ذاته كمعرفة نظرية؛ ومن ثمة تعيّن على العلوم الحديثة أن تتجوهر على شاكلة علوم تقنية وقعت على أفق جديد للمعرفة والطبيعة: "وهنا مرتبط الخلل الناتج عن الانعطاف الذي أزاح الاهتمام بالمعرفة الحقيقية للعالم ذاته والطبيعة ذاتها، وذلك بفعل علم معطى تقليديا تحول إلى مجرد فن"⁹. وليس التسديد الذي طال علم الاقتصاد حديثا، سوى الشاهد الأمثل على التحوّل الماهوي للعلوم، حينما اكتست طابعا فنيا ليس بالمعنى الاستيطيقي، وإنما بالمعنى التقني.

3- النظرية الاقتصادية وتحويل الطبيعة: ما معنى أن يتحول علم الاقتصاد إلى فن أو مجرد تقنية؟ لو

عدنا إلى الجذر الاغريقي لمفهوم الاقتصاد، بما هو دال على قانون (νόμος) المسكن (oĩkos)، أي بما هو علم يتولى النظر في نواميس التساكن، سنقف على التحوّل الماهوي الذي طال كنه الاقتصاد الذي لم يعد مجرد علم غرضه تأييث نمط التعايش فوق الأرض، بل سيتحوّل إلى مجرد تقنية مهمتها القصوى هي تحويل الطبيعة بما يؤمّن تفوق الجنس البشري وتسيّده. إن الدعوة الفكرية إلى التسيّد على الطبيعة، ومساهمات النظريات العلمية الحديثة في اختزال الطبيعة إلى مجرد قوانين ومعادلات رياضية، ستمهد السبيل لاحقا للنظرية الاقتصادية من أجل تقديم الحلول التقنية الفائقة التي تسهم في تحويل الطبيعة وإخضاعها على نحو هائل.

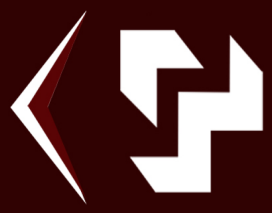
ولم يعد "الايكونوموس" الذي يهتم بالعناية بالأسس التي تكفل إمكانية التساكن لجملة الموجودات أمرا يجدي نفعاً، فحينما لم تعد الطبيعة مقيّضة لإشباع الحاجة البيولوجية، فإنه لم يعد لاقتصاد الكفاف معنى، بل يتعيّن عليه أن يغير كنهه ويتحوّل إلى اقتصاد التراكم الذي يرتبط بالمستقبل لا بالحاضر؛ ومن ثمة لم تعد الطبيعة منذورة لتلبية الحاجة البيولوجية التي ترتبط باللحظة المعاشة وفقط، بل وجب أن تُستدخل ضمن أفق

8- ibid., s 48.

9- « Der Wirklichen Erkenntnis der Welt Selbst, der Natur Selbst, und gerade das ist durch eine Traditionell gegebene, zur (Techne) gewordene Wissenschaft Verloren gegangen». E, Husserl, ibid., s 49.

وأد الأرض ومستقبل الحياة

من نوازع السيادة إلى إتيقا الرعاية



القيمة والقوة. ولعل إلقاء الضوء على بعض التصورات النظرية التي جذرتها المدرسة الاقتصادية المعاصرة، ستضيء لنا المساهمة الحاسمة لهذه التصورات في ترجمة القوانين والمكتشفات التي توصلت إليها النظريات العلمية والفكرية على حيّز الواقع العملي.

لقاء الخصائص الطبيعية التي تضبط كينونة الطبيعة من قبيل التوازن والتكامل والتكافل والقابلية للتأثر والتغير، فإن المجال الاقتصادي الحديث سينطبع بمفاهيم جذرية تقع على شفا اختلاف كبير مع خصائص الطبيعة من قبيل مفهوم الثروة، الفائض، العائد، الادخار، والتبادل¹⁰. لم تكن النهضة الاقتصادية الأوروبية - وبالخصوص في إنجلترا وفرنسا- لتتجدر وتحدو المسار الذي اتخذته، بمعزل عن الصحوه التي داهمت التفكير الاقتصادي. منذ أواسط القرن السابع عشر سيشرع المذهب الميركانتيلي (Mercantilisme) في الانتعاش بدءاً من إنجلترا ثم فرنسا تالياً؛ هكذا سيغدو مفهوم الادخار ركيزة أساسية في إطار حفظ الثروات المعدنية. وفي الفترات اللاحقة لن تقتصر تعاليم هذا المذهب على التجارة بمعناها الحصري، بقدر ما ستشمل ميادين مجاورة مثل الصناعة والزراعة واحتكار التجارة الخارجية¹¹.

سيتعزّز هذا الإسهام الذي رسخه المذهب التجاري، مع نشوء مذهب اقتصادي جديد في فرنسا خلال القرن 18م اشتهر بمسمى المدرسة الفيزيوقراطية (Physiocrates)، والتي نادى بحرية الصناعة والتجارة والدفاع عن الملكية الفردية في إطار الاقتصاد الحر. وغني عن البيان على كون المدرسة الاقتصادية الإنجليزية حفلت بأسماء هامة على مستوى التنظير الاقتصادي: ونحيل على آدم سميث الذي جذر في الحقل الاقتصادي مفاهيم وأدوات راسخة؛ من قبيل مفهوم الثروة، وكذلك مفهوم الإنتاج ومفهوم التبادل الحر، وذلك في كتابه الهام ثروة الأمم. كما لا يغيب عن بالنا أيضاً الإسهام الذي وقّعه جون لوك (J. Locke) من خلال دراسته لمفهوم القيمة¹².

¹⁰ - بناء على آلية الادخار، ومن خلال الاستعانة بالآليات الأخرى كمفهوم الإنتاج والتبادل والعائد، سيخرط الاقتصاد ضمن دائرة التراكم. وبواسطة التراكم الكمي والكيفي، تزداد الدولة قوة ومثانة ونفوذ، وهو ما يفرض تحويلاً مستمراً ومكثفاً لعناصر الطبيعة حتى تحقق البعد التراكمي الكفيل بتأمين قوة وفعالية الاقتصاد.

- للوقوف عند طبيعة ودور هذه المفاهيم في تعزيز قيم السوق وبناء الثروة المادية، أنظر:

- Mistiaen Frank, *La richesse n'est pas produite, ou Essai sur la nature et l'origine de la valeur marchande et la richesse matérielle*, Ed L'Harmattan, Paris 2011, pp. 97- 102.

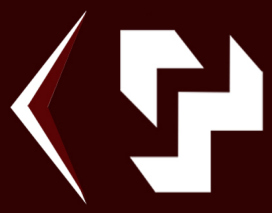
¹¹ - لقد تفضل الاقتصادي المعرف "جوزيف شومبتر" (J. Schumpeter)، بإشارة بليغة إلى الدور الرفيع الذي لعبته الميركانتيلية الليبرالية، من خلال إرسائها للنظرية العامة للتجارة الدولية مع بداية القرن التاسع عشر؛ وذلك من خلال المسعى الحثيث الذي استحوذ على التجار في إطار البحث عن الأسواق الواعدة، أنظر:

- Piuze A. M, « Grand commerce lointain et naissance du Mercantilisme Libérale ». *Revue Européenne des sciences sociales*, T.35, N 109, 1997, p. 23.

¹² - Roche Claude, *La connaissance et la loi dans la Pensée économique Libérale (Classique)*, Ed L'Harmattan, Paris 1993, p. 158.

وَأد الأَرْض ومستقبل الحياة

من نوازع السيادة إلى إتيقا الرعاية



ونفس الكلام يقال على التصور الذي أعمله روبرت مالثوس (T. R. Malthus)، من خلال تحليلاته لكل من مفاهيم الإنتاج والتوزيع والتبادل¹³. كما يعتبر دافيد ريكاردو (D. Ricardo) من الآباء المؤسسين للاقتصاد السياسي التقليدي؛ يكفي استدعاء الأهمية الفائقة التي أولاها لمفهوم الربح الذي يتناقض مع مفهوم الربح، كما يتمظهر على نحو جلي في الأنشطة الزراعية والفلاحية، بالإضافة إلى مفهوم القيمة المضافة الناتج عن السلع المصنّعة كما عالجه في كتابه مبادئ الاقتصاد السياسي¹⁴. بحكم التصور الذي صاغه الاقتصاد السياسي ورسّخه، سيتم بلورة اللبنة الأولى لتحويل منظم واستثمار معقلن للمنظومة الطبيعية، سواء تحقّق ذلك عن وعي من خلال تكريس تصور معلوم يجعل المنظومة الطبيعية طوع تحقيق الحاجيات، أو تم هذا التنظير دون احتساب للانزياحات التي ستزجّ منظومة الطبيعة في مستقبل غير مأمون العواقب.

بناء على هذه التصورات الحاسمة التي تحدد طبيعة ووظيفة علم الاقتصاد، سيتم تحديد مفهوم الاقتصاد من طرف دافيد ريكاردو على أنه "الجهد المبذول في سبيل معرفة القيم والعائدات في إطار ما يسمّى اقتصاد السوق"¹⁵. قد يجمل هذا التعريف الهدف الذي عُقد على الآلية الاقتصادية والوظيفة التي أُنيطت بها، والتي تتحدد أساساً في إشباع المتطلبات وتلبية الضروريات. بيد أن الأمر لا يقتصر على هذه الحاجات اليومية، بقدر ما يتعدى الأمر نصاب الحاجات والضرورات، ليشرّب نحو مطامح كبرى على نحو ما يفصح عن ذلك عالم الاقتصاد والاجتماع الألماني ماكس فيبر (Max Weber) في قوله الآتي: "يمكن أن تتماهى الرأسمالية مع الهيمنة، وعلى الأقل، مع التلطيف العقلاني، لهذه الغريزة اللاعقلانية. غير أنه من الصحيح أن الرأسمالية مرادفة للبحث عن الربح، عن ربح دائم القدرة على التجدد، من خلال مؤسسة ثابتة، عقلانية ورأسمالية -إنها بحث عن المردودية، التي تلازم المشروع الرأسمالي. ففي ظروف يكون فيها الاقتصاد كله خاضعاً للنسق الرأسمالي، يحكم بالزوال على مشروع رأسمالي فردي لا تحركه دوافع البحث عن المردودية"¹⁶.

ساهم هذا التصور المكرّس للاقتصاد والدور الذي وكلّ إليه، من إحداث تحويل عميق في ضرب العلاقة القائمة بين المتطلبات والإمكانات الطبيعية؛ حيث سينتقل مدلول الحاجة من نطاق المتطلبات الفردية اليومية

¹³ - فالتصور الذي أدلى به "مالثوس" بخصوص انعدام التكافؤ بين الموارد الطبيعية وحجم التزايد السكاني، يعد إشارة بليغة إلى إمكانية صوغ تصور جديد لمفهوم الإنتاج، بحيث يقوم على تحفيز مضاعف للموارد الطبيعية قصد الاستجابة للحاجيات التي تتضاعف على نحو مستمر. لهذا سيعمد "مالثوس" إلى استثمار مفاهيم الحركة والزمان، وذلك من أجل ضمان النجاعة الاقتصادية.

¹⁴ - Roche Claude, *La connaissance et la loi dans la Pensée économique Libérale (Classique)*, op.cit. p. 18.

¹⁵ - Ibid., p. 18./Lesourd Jean- Baptiste, *Economie et Gestion de L'environnement*, Ed Droz, Genève- Paris 1996, p. 15.

¹⁶ - لقد عمد "فيبر" من خلال هذا الكتاب البحث عن الإرهاصات البروتستانتية في نشوء الرأسمالية من خلال تبنيها لآلية الادخار. وهذا الإسهام لا يشكل سوى لبنة ضمن مسار عقلنة النظام الاقتصادي وتعزيزه من خلال التنظيم الرأسمالي للعمل، وتحويل كل شيء إلى مادة تجارية. ماكس فيبر، الأخلاق البروتستانتية والروح الرأسمالي، ترجمة محمد علي مقلد، دار الإنماء العربي، بيروت 1990، صص 7-10.

وَأد الأَرْض ومستقبل الحياة

من نوازع السيادة إلى إتيقا الرعاية



والمباشرة إلى حيز منظومة اقتصادية معقلنة وبنية منخرطة في البرنامج العام للدولة الحديثة الناشئة. لم يعد التخطيط الاقتصادي يكتفي بمجرد تلبية الحاجيات البسيطة، بقدر ما بات ينشد على الدوام تحقيق مختلف البرامج العامة المصاغة في الحاضر، مع احتساب شديد للأهداف المسطرة في المستقبل. جرّاء هذا الرهان الذي عُقد على الآلية الاقتصادية، بوصفها أداة لا غنى عنها في برنامج تأهيل المجتمع الحديث وبناء وتمتين قوة الدولة في الحاضر والمستقبل، سيشرع التضاد الحاد بين المنظور الليبرالي والمعطى الايكولوجي في التبلور والاحتداد.

وبما أن الليبرالية تحتكم إلى منطق خاص بها، فإنها لم تعد: "مجرد تصور للعالم يتأسس على تحقيق الحرية في كافة صيغها (الاقتصادية، السياسية، الدينية..)، بقدر ما هي أيضا نظرية للتدبير الرأسمالي، وآلية للاستجابة لحاجيات المجتمع وفق ما يتمظهر في الناتج الوطني الخام (PNB)¹⁷. وعندما يتم توجيه المنظور الاقتصادي ليكون الأداة البشرية بامتياز لنقل الطبيعة بوصفها كيان حيوي عرضة للهشاشة، لتصبح مجرد موضوع للتحويل والاستغلال اللامتناهي، ثمة تكون قد بذرت الأسباب الحاسمة لنسف حثيث للطبيعة، والتي ستشتد رويدا لتصل إلى الدّروة المتفاقمة على نحو ما هي عليها راهنا. فبدل أن يصبح علم الاقتصاد مجرد علم يصارع من أجل الندرة، أي ندرة الموارد في مواجهة استمرار الحاجات، تحول إلى أداة ضاربة هدفها الأسى بتحقيق التراكم وزيادة إنماء مقدرات ومدخرات الإنسان والدولة، وبهذا التوجه الخطير قدر على الطبيعة أن تشق أفقا غير مسبوقا ومحفوفا بكل المخاطر.

ثانيا- معايدة الطبيعة: نحو إتيقا الرعاية وأخلاق العناية بالطبيعة

حقّا أن البشرية تقف راهنا على أشكال العطب القصوى التي ما فتئت تتكالب على البنى الطبيعية، وتسئى لها أن تعانين على نحو ملموس جملة من الأورام التي باتت تطفح في الجسم الحيوي. ومع أن معاينة هذه الأعطاب والأورام هو على حداثة الأمر، لكن جذر تشكّلها وأصول تبلورها إنما تتجذّر عميقا في المنقلب الخطير الذي اعترى صلة الإنسان بمحيطه الطبيعي؛ وبالأخص في الطور الحديث على نحو ما تسئى لنا استعراض بعض الحثثيات النظرية والتحويلات العملية التي كان لها النصيب الوافر في هذا القدر الذي حاق بالطبيعة. ولعل المنقلب الأخطر الذي تأتي عن هذا المنعرج الذي اعترى أصرة الإنسان بالطبيعة، هو الانكباب الحثيث على تجريد الطبيعة من طبيعتها لغاية اعتبارها مجرد موضوع.

وحينما تقرر أن تصبح الطبيعة مجرد موضوع أو شيء مادي، اقتضى أن تدخل الطبيعة في أفق جديد، وهو أفق التسيّد. والحق يقال أن علاقة الإنسان بالطبيعة دخلت ضمن أفق ما بعد طبيعي بالفعل، وذلك بفعل

¹⁷- Ozon Laurent, *Ecologie et Libéralisme, Deux vision du monde inconciliables*, Ed. L'Age d'homme, Lausanne, Suisse 1999, p. 95.

وأد الأرض ومستقبل الحياة من نوازع السيادة إلى إتيقا الرعاية



حصول انزياحين خطيرين (التجرّد والتجريد): تمثل الانزياح الأول في تجرّد الإنسان من الطبيعة وانفصاله عنها ليصبح كائنا فوق الطبيعة، أما الانزياح الثاني فتمثّل في تجريد الإنسان الطبيعة من طبيعتها، لتحوّل من نطاق الذات إلى نطاق الموضوع الذي يقبل كل أشكال الاستباحة والتملك والتحويل. وبفعل هذا الانزياح المزدوج الذي طبع صلة الإنسان بالطبيعة تجريدا وتجرّدا، انعطفت هذه العلاقة من طور التساكن الذي يشد العروة الوثقى بين مختلف مشمولات الطبيعة ضمن وئام تام لا فضل لأحدها على الآخر، إلى طور التسيّد الذي يعلي من منزلة الإنسان الفائق، فتقرّر أن تتحول عناصر الطبيعية ومكوناتها إلى مجرد موضوعات لممارسة مختلف فنون السيادة وتجريب شتى أساليب السيطرة.

لا ريب أن هذا المقام التسيدي الذي ابتناه الإنسان تدرّجا، ليصل إلى الدّروة المطلقة حينما اهتدى إلى إحكام قبضته على بنى الطبيعة ومكوناتها، إذ غدت أداة طيّعة تساق حسب مشيئة الإنسان إلى القدر الذي قدّر لها، قد أفاد الإنسان في تسريع إيقاع تمدّنه، ومكّنه من إنشاء حضارة صناعية هائلة. لكن هل هذه الريادة التي حصلها الإنسان، وهذه الغلبة والثبة اللتين حقّقهما باسم التقدم، حصلت بشكل طبيعي لا ضرر فيها ولا إضرار؟ إن الناظر في المجرى الرهيب الذي اعترى الطبيعة بناء على معاينة مختلف الأورام والأسقام التي باتت تدمي جسد الطبيعة وتستنزف إيقاعها الطبيعي، ليجد نفسه على قناعة تامة أن هذا المنقلب الذي حصل لم ينبئ على أسس سليمة، ولم يكن وضعها صحيحا مفيدا لجملة مكونات الطبيعة وعناصرها، بقدر ما أفاد الإنسان مرحليا. وأي إفادة للإنسان أصلا؟ لأنه إن أفاد بعضهم وليس جلهم ضمن الحيّز التزماني، هذا فضلا على كونه نموذجا قد ينتفع به جيل معين، فإن الإنسان القادم الذي هو في حكم القوة لم يؤخذ في الحسبان. وإن كان مثل هذا النموذج الذي تقرّر غير مفيد للإنسان في جملته وفي المطلق الزماني الذي يفترض أن يكون فيه، فما بالناس بالنسبة للمكونات العظمى التي تستوطن منظومة الطبيعة. والحال على هذا الحال، ما هو الخيار الأنسب؟ قد يكون من العسر بإمكان قلب هذا الإبدال الذي وقّعه الإنسان بنفسه، وهذا القدر الذي قدّره لنفسه ولوجوده، غير أننا نجد أنفسنا أمام منطلق الثالث المرفوع الذي يقتضي البحث عن السبيل الفعلية التي تكفل معاينة الأزمة الايكولوجية والتنفيس على الطبيعة، وإما أن نطاول هذا القدر الذي تجرّد منذ أمد جاعلين مجرى الطبيعة ومصير الوجود والتواجد ضمن أفق الفناء المستعجل.

ولمّا كان هذا الوضع يستدعي البحث عن كل السبل القمينة بالخروج من وضع طفق ضرره، وهو واجب موضوع على عاتق العالمين، مع أنه واجب يطوق ضمير اللذين لهم النصيب الأوفر ولهم السلطان الأنفذ، فليس من سبيل لمن زاده الكلمة و فقط في ترجمة واجبه سوى الالتفات إلى إبداء استشكال فكري لهذه المعضلة الايكولوجية، والبحث عن بعض أوجه المعاينة الإتيقية الممكنة التي من شأنها أن تمثل مرافعة فكرية من أجل

وَأد الأَرْض ومستقبل الحياة

من نوازع السيادة إلى إتيقا الرعاية



وضع إيكولوجي ملؤه المعافاة والديمومة. ولغرض البحث عن بعض الأسس الفكرية التي تؤمن الديمومة وتكفل الرعاية، ليس لنا سوى استعراض بعض المداخل النظرية والعملية التي من شأنها، إن تمثّلناها عملياً، أن تضبط إيقاع التوازن الإيكولوجي وتجعل أمد الحياة إمكاناً لا متناهيًا.

1 - المداخل النظرية لمعايدة الطبيعة: مبادئ تأمين البقاء

لقد كان لخروج إيقاع الحياة ومجرى الطبيعة عن الوضع الطبيعي، ودخولهما ضمن أفق ما بعد الطبيعة، وهو الأفق التسيدي، الإسهام الحاسم في إيقاع الأذى الجسيم بمنظومة الطبيعة، وأخلّ بالمجرى المتزن الذي كان يضبط إيقاع الوجود في حيزها، ووضع مستقبل استمرار الحياة تحت موضع ريب شديد. ولما تأتّى لنا الوقوف عند جرد بعض الأصول النظرية والعملية التي كان لها وقع محوري في هذا القلب الذي اعترى آصرة الإنسان مع الطبيعة، وذلك حينما تقرّر تحويل وضعية الوجود ضمن حيز الطبيعة من مقام التساكن الذي يتيح للإنسان الاضطلاع بواجب الائتمان وواجب الرعاية، إلى مقام التسيّد الذي يجعل الإنسان كائنًا فوق الطبيعة والسيد المطلق عليها. فإنه، واعتباراً للخطر الفظيع الذي أخذ يحدق بالوجود في كليته والموجودات برمّتها، يتعيّن الالتفات على وجه العجلة والضرورة إلى تصويب المعادلة المختلّة التي كرّسها الإنسان إزاء الطبيعة.

ولمّا كان للتصورات الفكرية والعلمية التي طبعت الطور الحديث، إسهامها المعلوم في تجذير علاقة التسيّد، فإنه واجب رعاية الوجود والموجود يقتضي التفكير في تصور إتريقي حريص ما أمكن الحرص على ضبط علاقة الإنسان ضمن حيز الطبيعة لا خارجها، وجعل مقام الإنسان داخل مجرى العالم مرتكزا على منطق طبيعي وهو منطق التساكن، بدل منطق ما بعد الطبيعة وهو منطق التسيّد. ومن بين المبادئ الإتيقية الجوهرية التي من شأنها توجيه علاقة الإنسان ضمن كنف الطبيعة وفق منطق التساكن الذي يجعل الإنسان مجرد كائن طبيعي يُصرّف وجوده وفق مقتضى الائتمان ومقتضى الرعاية، نجد مبدأ كلية الذات، ومبدأ سمو الحياة، ومبدأ حق البقاء.

أ- مبدأ كلية الذات وأولويتها

لقد نجم عن تسديد الطبيعة ضمن أفق التسيّد انحرافات آية في الخطورة، قلبت الأمور والمواضع والأولويات رأساً على عقب؛ وهو ما تمثّل في موضوعة الطبيعة من خلال نقل الطبيعة من حيز الذات إلى حيز الموضوع، وفي تجزئ الطبيعة من خلال نقل الطبيعة من الناطق الكلي إلى النطاق الخاص، أو تمثّل في فصل الطبيعة عن طبيعتها والانفصال عليها. وعليه، فإن إصلاح صلة الإنسان بالطبيعة، يقتضي إعادة الأمور إلى نصابها ووضع العلاقات التي تنتسج بين مختلف مكونات المنظومة الطبيعية وفق أسس سليمة وضحية. وليس هنالك من سبيل سديد، إن رمنا أن نضع مجرى الطبيعة والعلاقات بين مكوناتها وفق ما يفيد الجميع في الراهن والقادم، سوى أن نجعل من الطبيعة ذاتاً كلية، وهي تتنزّل منزلة الأولوية على سائر ما تشتمل عليها من مكونات

وَأد الأَرْض ومستقبل الحياة

من نوازع السيادة إلى إتيقا الرعاية



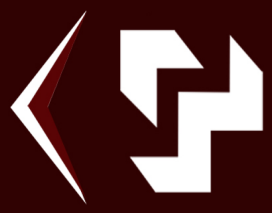
وكائنات. ولما تقرر أن تتبوأ الذات منزلة كلية، فإن هذا الأمر يقتضي منا أن نضع كل أشكال الانحرافات التي طالت مبدأ الكلية موضع نقد؛ ويتعلق الأمر بأفة التجزئ، وأفة التشيئ، وأفة الفصل والانفصال:

1- الطبيعة ذات: نقد موضوعة الطبيعة وتشبيهاها: رافق الانزياح الحديث الذي طبع علاقة الإنسان بالطبيعة من طور التساكن إلى طور التسيّد، انزياحا خطيرا في طبيعة الطبيعة؛ إذ أن القرار الحاسم الذي قُضي الإنسان بموجبه أن يجعل خاصية الذات حصرا عليه، ويعدّ نفسه الذات الوجودية الوحيدة التي لها حق الاستئثار بهذه الخاصية، أفضت بالضرورة إلى جعل كل المكونات الوجودية الأخرى على طرف نقيض من نفسه، أي بوصفها مجرد موضوعات مادية وجملة أشياء تقبل التصرف والاستغلال والسيطرة، وذلك لكون الموضوعات والأشياء تنزّل منزلة أدنى من منزلة الذات البشرية، وما وجدت في الأصل إلا لتكون رهن إشارة الإنسان كلما دعت الحاجة واقتضت الرغبة دون قيد أو حد. إن استفراد الإنسان بمنزلة الذات على وجه الحصر، دفعه إلى اعتبار نفسه الكائن الحر الوحيد الذي يمتلك الحرية بمجرد أنه كائن يسمو على جملة المكونات الأخرى. ولأن الحرية أصبحت إمكانية مطلقة تعبر عن كينونة الإنسان الحديث، فله أن يصرف سلوكه في رحابة الطبيعة وشعاب الكون على نحو حر لا يقبل التقييد ولا التضيق.

ولما كان الخلل الايكولوجي الفظيع الذي يعاين وقعه على نحو شديد راهنا، يعزى بشكل محوري إلى هذا القلب غير الطبيعي الذي جذّره الإنسان حديثا، عندما ارتأى أن يجعل من الطبيعة مجرد موضوع وشيء من الأشياء، فإنه يقتضي إصلاح هذا القلب غير الطبيعي؛ أي جعل الطبيعة ذات وليس محض موضوع. إن عزم البشرية على استفرادها بخاصية الذاتية وتجريد الطبيعة منها يعد انزياحا خطيرا واختيارا غير طبيعي، يفضي إلى آفات وجودية آية في الشدة والخطورة. ولعل من الأدلة التي نسوقها في هذا الصدد دفعا لحصر الذات في الإنسان ونقدا لتجريد كافة المكونات الوجودية من خاصية الذات، ندلي بما يلي: إن الإنسان ليس الذات الوحيدة التي تتيح له أن يجعل من جملة الموجودات الأخرى مجرد موضوعات أو أشياء، بل إنه مجرد ذات جزئية تتعايش مع ذوات عديدة ضمن ذات أسى عليهم جميعا وهي الطبيعة بوصفها ذات. ومن ثمة فإن الإنسان ذات كما أن الحيوان ذات والنبات ذات وعناصر الطبيعة ذوات، وأن الطبيعة هي الذات الحاضنة لكل هذه الذوات الجزئية بما في ذلك ذات الإنسان. ولعل الدليل الدامغ الذي ينفي خاصية الموضوعية والشئئية عن الطبيعة، هو أنها ليست في منأى عن حصول التغيير أو الأذى أو الخلل مهما بلغ شدة تصرفنا فيها واستغلالنا لها، والحال أن الخلل العميق الذي حاق بالطبيعة يثبت باليقين أنها ذات يعترها ما يعترى كافة الذوات الجزئية من أسباب التغيير والضرر.

وَأد الأَرْض ومستقبل الحياة

من نوازع السيادة إلى إتيقا الرعاية

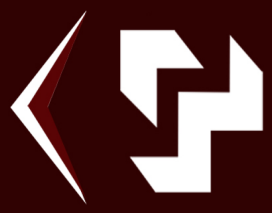


2- كلية الطبيعة: نقد تجزئ الطبيعة: بعد نقد التصور التسيدي الذي انتهى إلى تجريد الطبيعة من خاصيتها الذاتية، وأثبتنا في مقابل ذلك أن الطبيعة تتصّف بخاصية الذات على وجه الأولوية، فإنه يتعين أن نقر كذلك بأن الخاصية الذاتية للطبيعة ليست كأي ذاتية أخرى؛ أي أن الطبيعة تتصف بذاتية كلية في مقابل الذوات الأخرى التي تستوطن الطبيعة التي تتصف بذاتية جزئية. والكل مقدم على الجزء. ولعل البرهان الأكبر على كلية ذات الطبيعة وألوية منزلتها على سائر مكونات الطبيعة، هو أنها تعد الحاضن الوجودي لكافة المكونات بما في ذلك الإنسان. فهل من مقام للإنسان في الوجود بمعزل عن الطبيعة، وهل يستطيع التواجد والاستمرار من دونها؟ على النقيض من ذلك كانت الطبيعة من دون الإنسان وكانت مع الإنسان، ويمكن أن تكون من دون الإنسان. والحال غير ممكن بالنسبة للإنسان، إذ ليس له أي إمكان للتواجد حينما ينعدم الوجود؛ وأليس هذا الأخير هو المأوى الطبيعي الذي يحضن جملة الكائنات ومكونات الطبيعة بما في ذلك الإنسان. ولئن عدّ الفيلسوف الألماني مارتن هايدجر أن اللغة هي مأوى الوجود (Die Sprache ist das Haus des Seins)، فيمكن القول أن الطبيعة هي المأوى المطلق لكافة الموجودات. وحينما أزمع الإنسان على أن يجعل الطبيعة مجرد شأن خاص أمكن التصرف فيه، وهو ما دفعه إلى تجزئ الطبيعة إلى جملة من العناصر والمكونات الجزئية التي يمكن استثمارها واستنزافها واستغلالها بحرية مطلقة، فقد عمل على تفتيت الطبيعة وتجريدها من خاصية الكلية. والحال أن الطبيعة مكون كلي ومأوى مطلق لكافة الكائنات، وذلك لأنه إن افترضنا أنها أمر جزئي، فكيف للجزء أن يحتضن الكل وكيف للخاص أن يأوي جملة الموجودات؟

3- وصل الطبيعة واتصالها: نقد تجريد الطبيعة من طبيعتها والتجرّد عنها: لقد نجم عن الأفق التسيدي الذي حكم صلة الإنسان بالطبيعة ضربان من السلب: تمثل السلب الأول في فصل الطبيعة عن طبيعتها، وهو الأمر الذي تمّ من خلال عملية التثيئة الكلي الذي عمّ الطبيعة، وكذلك من خلال تجريد الطبيعة من الطابع الذاتي الذي يخصّها، لتصبح مجرد موضوع مفتوح أمام كل أشكال السلب الذي يصرفها الإنسان على مشمولات الطبيعة. أما السلب الثاني، فقد تمثّل في تجرّد الإنسان عن الطبيعة وفصل نفسه عنها. فعندما شاء الإنسان وقدر أن يجعل من نفسه ذلك الكائن الذي يسمو عن جملة كائنات الطبيعة ومكوناتها الحية والمادية، فإنه أعطى لنفسه كامل الصلاحية والأهلية الفائقة في التصرف في جملة الموجودات، بموجب الهوية العميقة التي تفصل بين منزلة الإنسان ومنزلة المكونات الوجودية الأخرى. والحال أن هذا السلب المزدوج الذي أقره الإنسان، سواء أكان عبارة عن فعل تجريد وفصل أو فعل تجرّد وانفصال، يعبر عن ضرب من السلب المناقض للطبيعة والعقل والسداد، وذلك للاعتبارات الجوهرية التالية: فأما ما لا

وَأد الأَرْض ومستقبل الحياة

من نوازع السيادة إلى إتيقا الرعاية



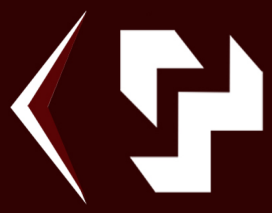
يستساغ في السلب الأول الذي يتعلق بتجريد الطبيعة من طبيعتها، وهو أنه كيف أمكن أن نعدّ ما هو طبيعي غير طبيعي؛ أي مجرد موضوع أو شيء قابل للتصرف المطلق، وكأنه أمر غير قابل للتلف وغير معرّض للنفاذ، والحال أن الطبيعة حال مركّب من مادة وروح قد يعترها ما يعترى سائر الذوات من نواذب الدهر وأحكامه.

أما ما لا يستساغ في السلب الثاني الذي يتعلّق بتجرّد الإنسان من الطبيعة وانفصالها عنه، وهو أنه كيف يمكن أن نعدّ الإنسان الذي هو جزء لا يتجزأ من منظومة الطبيعة طرف منفصل عنها، وكائن بمعزل عنها. أو ليس من المنطقي أن الكل المتمثل في الطبيعة أولى من الجزء الذي هو الإنسان، وهل للإنسان إمكان للوجود والاستمرار في التواجد أصلا حينما تُمحَق الحياة وتنعدم الموجودات وتفسد الطبيعة في جملتها. بناء على هذه الأدلة الموضوعية، يتضح أن المنظومة الطبيعية تمثّل وحدة مترابطة ومتكاملة، لا يمكن فصل بعضها عن بعض أو جعل طرف منها يسمو عن طرف آخر، بل أن الكل دارج في منوال الطبيعة ضمن سلوك من التفاعل والتواصل والانسجام الطبيعي. وكل وضع يناقض هذا الوضع، كما هو الحال الناجم عن وضع التسيّد الذي دخلت الطبيعة في أفقه، إنما ليس ينجم عنه إلا الخلل الجسيم والأورام الفظيعة التي تجعل أفق الكون في مرمى من الإنهاء المستعجل.

ب-مبدأ سمو الحياة والحق في البقاء

بعد أن فرغنا من إيراد بعض الأدلة الموضوعية، وسوق بعض الاعتبارات الجوهرية التي تثبت استواء الذات على نحو كلي، وتبيّن أولويتها الوجودية باعتبارها الحاضن الكليّ لجملة الكائنات الأخرى والمكونات العديدة التي تؤثت فضاء الطبيعة، يقتضي منا واجب الوجود تدقيق القول في الأسباب الأساسية المؤسسة للبقاء، وذلك بفعل التقويض الحثيث الذي يستهدف الحياة. إن صون الحياة بوصفها تتنزل منزلة أسمى، يقتضي واجبا إتيقا مسؤولا يأخذ بعين الاعتبار مسألة سمو الحياة وبراغي حق البقاء بوصفه حقًا مطلقا، وهذا الأمر أوعز لنا بضرورة تحيين نظرية المقاصد عينها، بوصفها نظرية تراهن الضروريات الخمس بالذات البشرية، وتوسيع أفقها نحو كلية مطلقة جوهرية، منها تستمد الكليات الأخرى أساسها، وهي كلية الحياة وسموها.

لم يكن للازياح الذي اعترى أنماط الوجود في الطور الحديث بما يزكي سيادة الفرادة البشرية، أن يُوقّع من دون أن يذر الحياة العارية على براءتها الطبيعية، بقدر ما ستخضع الحياة للأنسنة بدورها ضمن البرنامج الإنساني الموسع الذي رسخه الإنسان في الطور الحديث. وليس مهمة الدولة في صيغتها الحديثة وليس للاقتصاد من وظيفة سوى العمل على تأمين حياة الدولة أو حياة أفراد ما وشعب معيّن. هكذا ستستدخل الحياة على نحو حثيث في برنامج عريض للدولة، ويصبح مفهوم الحياة مفهوما محايا للفرد والشعب. وأن نقول حق فرد ما أو



وَأد الأَرْض ومستقبل الحياة

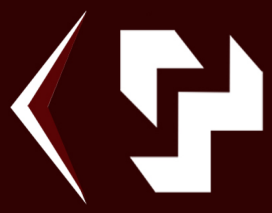
من نوازع السيادة إلى إتيقا الرعاية

شعب ما في الحياة، فيعني أن هذه الأخيرة يتعين أن تكون بمثابة ترجمة لبقاء جنس أو نوع معين على قيد الحياة، ونعني بذلك حق الإنسان في البقاء. ولقد مهد هذا الانزياح الذي اعترى الحياة، لتصبح مسألة إنسية بامتياز، إلى جعل كل أطراف الموجودات ومكونات الطبيعة مسائل ووسائل ليس لها قيمة وجودية إلا من حيث هي تكفل حق الإنسان في البقاء، وما وجودها إلا لكونها تؤمن على حياة الذوات البشرية في الاستمرار ضمن حيز الوجود. والحال أن الحياة تعد مسألة جوهرية مطلقة لا تقتصر على جنس أو نوع بعينه، بل إنها تمثل خاصية جوهرية محايدة للطبيعة وملازمة للوجود بالدرجة الأولى.

ولهذا فإن انزياح الحق نحو الأفق الإنساني ليس بأمر سديد، وذلك لأن حق الإنسان في الحياة هو حق مجتزئ من حق الحياة في نمطها الكلي من حيث هي تعبير عن الطبيعة، ولا اعتبار لحق الإنسان من حيث هو حق خاص في الحياة، إلا بالأخذ بعين الاعتبار حق الذوات الأخرى التي تؤثر حيز الطبيعة، وعلى رأس الأولوية أن تلتفت إلى اعتبار الطبيعة بما هي تعبير عن الحياة عينها، وليس أي حياة، بل بما هي الخزان الذي يؤمن الحياة والإمكان الكلي الذي يتيح الحياة لسائر المكونات الوجودية والكائنات بما في ذلك حياة الإنسان. فهل من إمكان للإنسان في الحياة أصلا، حينما يندم المصدر المطلق والمصادر العديدة التي ترعى ماهية الحياة وإمكانها؟

ولمّا نجم عن التجزئ الذي طال ماهية الحياة واستفرد الإنسان بها ما نجم من فسح مشمولات الطبيعة أمام التسيّد الإنساني، فإن واجب صون الحياة ورعاية الطبيعة يقتضي جعل الطبيعة تتنزل منزلة كلية، وذلك بحكم أنها تعد كلية جوهرية من خلالها تؤمن سبل الحياة وتتاح إمكانية الوجود لسائر الموجودات. كل قراءة لتاريخ الفكر والعلم واللاهوت، تشي بأن مسألة الالتفات إلى أخذ كيان الطبيعة مأخذاً كلياً، لم يكن وارداً في الحسبان. لنا أن نقف على سبيل امتحان هذا الأمر لدى التصور المقاصدي الذي صاغه أبو إسحاق الشاطبي في كتاب الموفقات؛ إذ أن مدار المقاصد الثلاثة (الضروريات، الحاجيات، التحسينيات) تحوم كلها حول صون الإنسان في كل ما قد يستهدف الدين ويهدر الأنفس ويجعل النسل والمال والعقل في حكم المستباح، وهو ما حصرها في الكليات الخمس¹⁸. قد يكون التأويل الذي حصل للطبيعة داخل أفق الملة، دفع إلى اعتبار الطبيعة معطى موضوع "للتسخير" البشري، وهو ما حال دون توسيع كلية النفس على سبيل المثال لتصبح متاخمة للحياة في مطلقها. إن الطبيعة هي نفس كلي، من دونها لا تستقيم حياة المكونات الأخرى ولا يؤتمن على الأنفس الأخرى على

¹⁸ - يرجع الشاطبي تكاليف الشريعة إلى "حفظ مقاصدها في الخلق. وهذه المقاصد لا تعدو ثلاثة أقسام: أحدها: تكون ضرورية. والثاني: أن تكون حاجية. والثالث: أن تكون تحسينية". ص 6 من الجزء الثاني من الموفقات. وقد عدد مجموع هذه الضروريات في خمسة، وهي: "حفظ الدين، والنفس، والنسل، والمال، والعقل. وقد قالوا إنها مراعاة في كل ملة". ص 7 من الجزء الثاني، وهو نفس الأمر الذي سبق وأن ثبتته في الجزء الأول من الموفقات: "فقد اتفقت الأمة بل سائر الملل على أن الشريعة وضعت للمحافظة على الضروريات الخمسة: وهي الدين والنفس، والنسل، والمال، والعقل". ص 26 من الجزء الأول. أبي إسحاق الشاطبي: الموفقات في أصول الشريعة، مج 1-2، تحقيق عبد الله دراز، دار الكتب العلمية، بيروت (د.ت).



وَأد الأَرْض ومستقبل الحياة

من نوازع السيادة إلى إتيقا الرعاية

الاستمرار، بما في ذلك النفس أو الذات البشرية بتعبير المعاصرين. ومن ثمة فإن حاجة الراهن إلى وجود صحي يتسع للجميع وإلى طبيعة كلية تؤمن مأوى الاستمرار للجميع، يتطلب وضع الطبيعة على رأس الكليات؛ أي بما هي كلية جوهرية مطلقة، منها تُستقى سائر الضروريات الأخرى إمكان وجودها واستمرارها في الوجود.

ج-مبدأ تأمين البقاء: من الإنسان إلى العالم

بعد التأكيد على كلية الطبيعة بوصفها ذاتا شاملة، وهو ما استدعى منا أن نبين التلازم الوجودي بين الطبيعة والحياة وجودا ونفيا، فإنه يتعين أن نلتفت إلى أساس إتيقا مُتمم من شأنه أن يضي على المبدأين الأنفين وقعا عمليا؛ ونعني بذلك مبدأ تأمين البقاء. إن القول الحق في شأن كلية الطبيعة وبيان صلتها بوحدة الحياة وسموها حفظا لجملة الموجودات في حقها بالبقاء، يقتضي الالتفات نحو ترسيم السبل العملية التي تكفل صون الطبيعة صونا كليا لا جزئيا. لا يستقيم الحديث عن الحق في البقاء من دون تأمين إبقاء الطبيعة على طبيعتها والكائنات الطبيعية على طبيعتها. وليس يمكن أن يحوز الحق في البقاء أو الحق في الطبيعة أي وقع عملي، ما لم نهتد إلى تفعيل الحق ضمن المجرى العملي، ونعني بذلك إبقاء الطبيعة. ليس الحديث عن مبدأ كلية الطبيعة وسمو الحياة والحق في البقاء من باب القول الإتيقي المجرد، وإنما هو من باب تسديد هذه المبادئ جهة الأفق المنشود الذي هو الإبقاء على الطبيعة.

يقتضي مبدأ تأمين البقاء، تنشيط القول من جديد بخصوص مفهوم الحق. لطالما كان، وما يزال، مفهوم الحق مفهوما إنسيا بامتياز. ما فتئت المدنية الحديث تكثف حيازة الحق بشكل لا يتناهى، وأخذت تعدده وتصنّفه طبقات وأجيال، وذلك في إجماع على جعل الحق حيازة بشرية مطلقة. ليس هنالك من حق سوى حق الإنسان في كذا وكذا. بل حتى حق الحياة وحق الطبيعة، ما كان يدلان سوى على حق الإنسان في الحياة وحق الإنسان في الطبيعة؛ أي ما يؤمن حق الإنسان في الحياة موجود في الطبيعة، وكل الموجودات هي منذورة أصلا لتدويم الإنسان واستبقائه في مجرى الحياة. ليس المقام يسمح، هاهنا، أن نستشكل مدى اقتدار الإنسانية على التمكين للحق حق التمكين فيما بين الإنسان، وهو أمر ظاهر في التمرغ الفظيع الذي يحيق بالحق فيما هو مشهود ومُعاش، وما بالننا إن رمنا إقران الحق بالطبيعة إقرانا.

لم يكن لضرب المعادلة التي كرسها الإنسان حديثا مع الطبيعة، سوى أن وجّه المفهوم النظري والعملي للحق نحو محاياة الإنسان على نحو مطلق؛ أي حق الإنسان في حيازة تامة للطبيعة وتملكها والاستئثار بها. لقاء قيام الإنسان بجعل الذات خاصية جوهرية له على سبيل الحصر، ما كان له سوى أن قام بالاستفراد بالحق على نحو مطلق، وهو الاستفراد الذي سرعان ما سيتنزل عمليا من خلال الاستعمال القانوني للحق. لم يعد الحق حقا كليا، وبمعنى الحق في الوجود والحق في الحياة والحق في البقاء بوصفها تعبيراً عن ضرب من الحق الكلي، بل

وَأد الأَرْض ومستقبل الحياة

من نوازع السيادة إلى إتيقا الرعاية



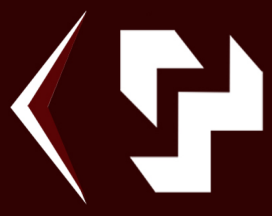
سرعان ما تم برمجة الحق في أفق ترجمة الذات الإنسانية في مجرى العالم. هكذا بتنا أمام انزياح عميق لماهية الحق، وذلك بشكل مواز لانزياح الذي اعترى الذات نحو الإنسان، وذلك من خلال الاستعمال القانوني له. ليس للتقنية القانونية، سوى العمل على ترجمة الحق ترجمة إنسية بامتياز. لا يشي هذا الانزياح القانوني للحق عن سلوك طبيعي ومسلك صحيّ قطعاً، لأن الحق بوصفه واقعة كلية ينبغي أن يكون محايداً لما هو كلي؛ ونعني بذلك الطبيعة والوجود والحياة التي تتنزل منازل مطلقة في الوجود لقاء المنزلة الخاصة التي يتنزلها الإنسان مع جملة المكونات الطبيعية الأخرى في الوجود. لكن الذي حصل، وهو دخولنا في طور من الحيازة اللامتناهية للحق من طرف الإنسان، وهو الحق الذي ساهم في استدخال كثيف للطبيعة ضمن أفق التملك الإنساني باسم الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والتنموية. والحال أن النظر السديد، يقتضي أن يكون الحق محايداً للطبيعة وملازماً للوجود بالدرجة الأولى، وعن هذا الحق تنجم سائر الحقوق والواجبات التي تقتضي أن تناط بسائر الموجودات بما في ذلك الإنسان. فكما للإنسان حق في كذا وكذا، فأيضاً لجملة الكائنات الأخرى ومكونات الطبيعة نصيبها من الحق الذي يتعين أن يراعى ويُقتدر حق قدره.

وبناء على ذلك، فإن الأمر يتطلب إعادة نظر جذرية في طبيعة الاستعمال القانوني للحق؛ إذا ليس الحق امتياز إنساني مطلق، بل يقتضي أن يجري كل استعمال بشري للحق على نحو مقيد وليس مطلقاً، وبمعنى عليه أن يجعل من حق الطبيعة والحق في الوجود والحق في الحياة في منزلة أسمى، ومن ثمة يتوجب على كل تصريح للحق من قبل الإنسان أن ينضبط ويتقيد بالحق الأسمى، فليس للحق في وضعه الخاص، وهو حق الإنسان، وجود وإمكانية للوجود ومشروعية من دون اعتبار هذا الحق المطلق الذي هو حق محايد للطبيعة وملازم للوجود. وليس حرص الإنسان في الإمعان على مواصلة هذا القلب الذي اعترى الحق من الوضع المطلق إلى الوضع الخاص، سوى إزمام على مواصلة الإنسان للاستفراء بالوجود من حيث تسويغ حقه المطلق على سائر الموجودات. وإن كان هذا الانزياح قذف بوجودنا نحو معاشة وضع إيكولوجي رهيب، فكيف أن نمضي قدماً نحو وضع يطمئن على مستقبل الحياة في ظل هذا القلب والانزياح الذي هو أصلاً ضد كل إمكان للحياة؟

وضمن سياق استشكال العلاقة غير الصحيحة بين الحق والطبيعة عينها، فإن الإشكال يتضح على نحو أفضح حينما نثير ضرب التموضع الذي طال صلة الطبيعة والحق ضمن الزمان. عطفاً على الانزياح الذي حاق بالحق من حيث محايدته للإنسان على نحو مطلق، فإن نمط تصريح الذي طال الحق كان أحرص على تمثّل بعد زماني واحد للحق، وهو الحاضر. فليس الحق سوى حق الإنسان في هكذا حق في الحاضر الذي له وفي الزمن الذي هو مزامن له. والحال أن الحق هو شأن عابر للزمن، من حيث هو لا يتصل ببعد محدد للزمان، بل هو يشد الحاضر مع المستقبل؛ فكم من تشريع للحق في الراهن، قد يتيح انتفاعات معينة بما قد لا ينجم عنه أي وقع،

وأد الأرض ومستقبل الحياة

من نوازع السيادة إلى إتيقا الرعاية



لكنه سرعان ما يكون فعلا تأسيسيا لسلب معين أو معضلة بعينها تسطع في المستقبل. لقد أفضى استعمال الحق على نحو راهن أو بما هو نمط من الفعل المتّصل بالحاضر، إلى تكريس ضرب محدود للزمان القانوني بما هو منحصر في حيز مكاني وزماني محصور.

ليس من شأن ترجمة الحق في الواقع أو الإتيان بأي فعل بشري ضمن حيز الطبيعة، إنما يعبر عن صنف من الحق المحدود أو ضرب من الفعل الموقوت، بل إن من شأن هذا الفعل أو ذلك الحق العملي أن يصبحا لهما عبورا نحو المستقبل. فبقدر ما ثمة فعل محصور وحق حاضر في الحاضر، بقدر ما هو فعل ممدود وحق يمكن أن يمتد حضوره إلى المستقبل على نحو معكوس. وإنه لا سبيل نحو الاثرباب إلى أفق صحي للطبيعة بما هي الإمكان الكلي الوحيد الذي يؤم فرادتنا، سوى من خلال تسديد الحق في صيغته المجردة والمتعينة، ووضع كل فعل أو قرار أو إرادة ضمن اعتبار وضع الطبيعة ضمن ديمومة الزمان. فكلية الطبيعة تقتضي على نحو ملازم ديمومة الحق، كما تستوجب تحيين مفهوم العدل ومفعوله، وهو ما يقتضي أن نتمعن في كل فعل نصرّفه إزاء الطبيعة إلى أي حد نحن أعدل في سلوكاتنا وتصرفاتنا إزاء جملة الموجودات الأخرى التي لها حق الوجود، وإلى أي حد نحن على نمط من التصرف الأعمى ماضون حينما لا نغير أدنى اعتبار للمستقبلي ddd أنّ كان جنسهم ونوعهم؟

وأد الأرض ومستقبل الحياة من نوازع السيادة إلى إتيقا الرعاية



2-المداخل العملية لمعايدة الطبيعة: إصلاح النظر والعمل

لئن اتّصف الطور التسيدي بقلب كل المبادئ السديدة والقواعد المعقولة التي تقضي بضبط أصرة الإنسان مع الطبيعة وفق نهج صحيّ، فقد تولينا تعرية هذا القلب الذي حكم ضرب الرسوخ الذي مكّنه الإنسان في حيّز الطبيعة، وذلك حينما كان لنا وقوف على ارتسام بعض المبادئ الإتيقية الأساسية التي على هديها يقتضي أن يسترشد كل فعل أو تصرف أو انتفاع من الطبيعة، وكل قرار أو سياسية تُؤلّى شطرا اهتمامها نحوها. وشأن كل مبدأ إتيقي عملي، فإنه يقتضي أن يرتفع إلى منزلة المبادئ الكلية التي لها الوقع الإلزامي والتوجيهي في كل سياسة أو تدبير أو فعل له وصل مع الطبيعة.

وبوصفها المرجع المطلق، يقتضي أن يكون ما يُصرّف إزاء مشمولات الطبيعة في عداد ما يكون أحرص على التعبير عن هذه المبادئ الجوهرية. فضلا عن هذا الأمر، فإن التمكين لهذه المبادئ المطلقة من التموضع عمليا على نحو يكون له وقع، يقتضي قلب طبيعة القلب الذي اعترى القنوات التي كان لها الإسهام في توجيه الطبيعة ضمن الأفق التسيدي؛ ونعني بذلك الإسهام الفكري، والعامل الاقتصادي في نسخته الليبرالية، ودولنة الطبيعة ضمن نموذج العقد الاجتماعي، هذا فضلا عن انسلاخ الإنسان من طبيعته تطلعا نحو الوضع الفائق، وهو ما يقتضي وضع التنشئة الأخلاقية موضع رهان لتوطين الإنسان ضمن مأواه الطبيعي لا خارجه.

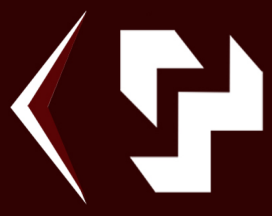
أ- تخليق الليبرالية: من العقلانية النفعية إلى أخلاق الانتفاع

عطفا على النظر الذي كان مداره على بيان الدور الذي اضطلع به الاقتصاد الحديث في إرساء العلاقة مع الطبيعة وفق منوال التسيّد والسيطرة، ضمن إبدال حديث قوامه التمكين للإنسان في الأرض والتمكّن منها، وهو التمكين والتمكّن الذي انبنى بشكل جوهري على مبدأ الحرية. بفعل التشميل الذي طبع مبدأ الحرية، ما كان على هذا الأخير إلا أن يصبح أحد الخواص الجوهرية التي تحكم ماهية الاقتصاد الحديث. ونتيجة هذا التلازم الحديث الذي تحقق بين الاقتصاد والحرية، تعيّن أن يكون النشاط الاقتصادي عبارة عن ضرب من الفعل الحر الذي يقتضي أن لا تحدّه حدود ولا توضع في وجهه عقبات ومعوقات. فله بذلك أن يتصرف كما يشاء في كل موضوعات الطبيعة وعناصرها ومكوناتها، وذلك من حيث اعتبار النشاط الاقتصادي عبارة عن فعل حر، غايته القصوى تحقيق أقصى قدر ممكن من المنفعة والتمكين للدول من بسط نفوذها.

بيد أن مثل هذا النموذج الذي ترسخ مع النموذج الليبرالي أو الرأسمالي، لم ينبن على نوع من النموذج المتعقل الذي يكون حريصا أيما حرص على ربط الحرية بالمسؤولية وتبصّر العواقب، بقدر ما كان عبارة عن ضرب من النموذج القاصر والأعمى، فكان له ما كان من العواقب والمثالب والمخاطر التي نقف على أفضعها في شكل من النوائب والمخاطر والأورام التي تنزل بوقع شديد على كيان الطبيعة ومكوناتها. وبالنظر لجلل هذا الوقع، فإن

وَأد الأَرْض ومستقبل الحياة

من نوازع السيادة إلى إتيقا الرعاية



إصلاح الأمر يقتضي الالتفات على وجه الأولوية نحو نقل الاقتصاد من إطار التحكّم إلى إطار التعقّل، وهو ما يكافئ نقل الاقتصاد من نطاق العلاقة المختلة إلى نطاق العلاقة السليمة؛ فالتعقل الاقتصادي إذن أشمل وأسلم من التحكّم، فإن كان هذا الأخير ينبني أصلا على ضرب من العلاقة السيادية والعمودية، قائم على سلب طرف لصالح طرف آخر، فإن التعقّل على خلاف ذلك ينبني على ضرب من العلاقة التكاملية والأفقية، إذ فضلا على توسله بالتعقّل السديد فإنه يُعمل بالتزامن التدبير الحكيم.

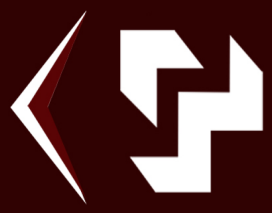
ولعل المنطق الذي حكم الاقتصاد الحديث، بما هو آلة ميكانيكية مهمتها الأساسية هي العمل على تحويل الطبيعة تبعا لمبدأ الحرية، زجّ الطبيعة في أفق التسيد المطلق وجعلها عرضة لسلب غير محدود. ولما ليس هنالك من سبيل لفك الالتحام الذي وقع بين الاقتصاد وماهية الدولة الحديثة، فما عدا لنا، وكل رهاننا أن نحسد المخرج الأنسب من دوائر السلب التي تحدد بالحياة، سوى أن نعيد النظر في طبيعة الوصل القائم بين الاقتصاد والطبيعة، ونجعل هذا الوصل معقلن وآية في الاتزان. ولما كان فعل الاقتصاد في الطبيعة قائم على مبدأ الحرية بلا حدود، فإنه مبدأ حفظ البقاء يُحتّم أن تكون هذه الحرية مقيدة بمبدأ المسؤولية؛ أي توجّب ربطه إذا ما كان هذا الفعل يمكن أن ينجم عنه سلب وضرر في الحاضر والمستقبل.

وقد تبين بالبرهان القاطع، أن العديد من الأعطاب التي حاقت بالوجود الاجتماعي والطبيعي، إنما هي ناجمة عن تحرير الفعل الاقتصادي، وعليه فإن العمل على مراجعة مسلّمة التوجه الاقتصادي الليبرالي التي تتمثل في جعل الطبيعة موضوعا لتصريف الحرية المطلقة، يعد أمرا جوهريا من أجل علاقة صحية يؤمل أن تنسج بين الاقتصاد السياسي والطبيعة. فضلا عن تقييد مبدأ حرية الفعل الاقتصادي، فإن حصر وظيفة الاقتصاد في مجرد تحويل الطبيعة لغاية الإيفاء بالمتطلبات الاجتماعية ومن أجل تحصين قوة الدولة، لهو تصور غير سديد للاقتصاد، لأنه نموذج أحرص على حفظ بقاء مكونات حصرية على أساس فناء مكونات طبيعية عديدة أخرى، وهو منوال قد يعود بالضرر على الاقتصاد نفسه. والحال أن الحاجة الراهنة، تدعو إلى تجسيد نموذج اقتصادي جديد ذي توجه إيكولوجي، يكون أحرص على حفظ الحياة لكل المكونات الوجودية ورعاية الوجود في الحاضر والمستقبل؛ ونعني بذلك نموذج اقتصادي يتعين أن يضع بعين الاعتبار أن استمرار وجوده رهين بحفظ مشمولات الطبيعة على سبيل الدوام، وهو ما بات يطلق عليه اسم "الاقتصاد الأخضر"¹⁹.

لا ريب أن المقابلة، مهما كان حجمها ونطاق ممارستها نشاطها، تمثّل أحد الأدوات الضاربة للممارسة الفعل الاقتصادي والقيام بمهمة تحويل الطبيعة. لذا فإن أي تكريس إبدال اقتصادي ذي توجه إيكولوجي وهو الاقتصاد الأخضر، يقتضي لزاما إقحام البعد الإيكولوجي ضمن بنية المقابلة؛ ونعني بذلك تبينة المقابلة. يقتضي صون

¹⁹ -Jurgensen Philippe, L'Economie Verte. Comment sauver notre Planète, Ed. Odil Jacob, Paris 2009, p. 10.

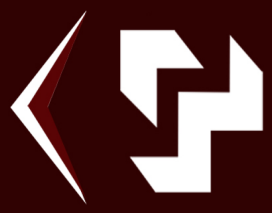
وأد الأرض ومستقبل الحياة من نوازع السيادة إلى إتيقا الرعاية



الطبيعة من كل صنوف السلب الذي تمارسه المقاوله الاقتصادية على الطبيعة، وضع معايير تقنية وإلزامات قانونية صارمة وتدابير بشأن منوال اشتغالها، وذلك مراعاة لهذا الأمر الجوهرى: وهو أن الأهداف الاقتصادية غير متناهية أما المقدرات الطبيعية فهي محدودة وعرضة للفناء، ومن ثمة فإن تأمين التوازن يقتضى تصرفاً متّزناً ومعقولاً.

وإذ توجب القيام بما ليس منه بد، ونعني بذلك تهيئة المقاوله، فإن هذا الأمر ليقضى لزاماً أن نجعل صلة المقاوله بالطبيعة غير قائمة على الاستغلال والاستخراج غير المحدود، بقدر ما ينبغى أن يراعى هذا الوصل قدرات الطبيعة ويتيح لها المتنفس على التجديد ولا يكون الأخذ إلا بمقدار الحاجة المعقولة. وفضلاً عن هذا السلب الأول الذي ينبغى أن تتلافاه المقاوله، فإن هنالك سلبيات ثانياً يقع على الطبيعة ينبغى الالتفات له، لما له من سبب مباشر في تكريس عاهات بيئية فظيعة، ونعني بذلك كل أشكال العوادم وأصناف الملوثات التي لا تسلم منها من يمكث في الأرض ظاهراً وباطناً ولا ما هو معلق في السماء أو سابح في فلك البحر. ولئن كان من غير الوارد أن نأتمن على الطبيعة من القبضة الاقتصادية التي استقوى وقعها، فأدنى ما يمكن عمله هو العمل على إصلاح بنى الاقتصاد على نحو جذري، وذلك حينما نجعل الأفق الايكولوجي ضمن الدوافع الجوهرية المحركة لنشاطها.

وأد الأرض ومستقبل الحياة من نوازع السيادة إلى إتيقا الرعاية



ب- التعاقد الطبيعي بين الاجتماع إلى الطبيعة

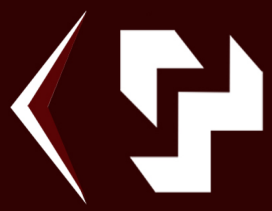
لما كان الدافع بفلاسفة العقد الاجتماعي إلى ضرورة تأسيس تعاقد سياسي واجتماعي جديد، ينسجم مع الشاغل الرئيس الذي هيمن على إحدائية التفكير الحديث، ونعني بذلك إثبات سلطة الإنسان وإصلاح شأنه، فإن المعضلة الايكولوجية التي اشتد وقعها راهنا يستدعي ضربا مستحدثا من العقد الذي يكون على قدرة فائقة للإنصات لمثل هذا الخطب الجلل، وهو العقد الطبيعي. وإن بين هذا الأخير والعقد الاجتماعي الذي شغل بال الفكر السياسي الحديث بون كبير؛ إذ لم يكن منشود العقد الطبيعي ليعدو إيجاد مجتمع عادل وبيده سلطة القرار، ومن ثمة لم تكن الطبيعة في نموذج العقد الاجتماعي سوى مجرد تقنية، أو وضع مفترض يعمه الصراع ويغشاه الفوضى والافتتال. أما الحال في العقد الطبيعي، فهو أعزّ من أن يكون قاصرا على تنظيم الاجتماع المدني بين الناس، بقدر ما ينشد أي يكون العقد الطبيعي أحرص على لِمّ شمل جملة الموجودات على شاكلة عقد يكفل الاعتبار لكل الذوات الحية وعناصر الطبيعة (Symbiose)، دون تقرير تفاضل بين مكونات الطبيعة أو إيلاء مطلق الاهتمام لهذا الكائن على حساب ذلك.

إن الخلل الايكولوجي الذي ما فتئ يتعمق ويستشري ووقعه، لخير حافز لسلامة الموجودات بأكملها لإحلال النزعة الحيوية محلّ النزعة الإنسانية؛ وليس هذا القول تقليلا من منزلة الإنسان في شيء، بل حرص على البحث عن نموذج أمثل يحفظ الإنسان ويحفظ غيره، أي نموذج حيوي قادر على حفظ بقاء الجميع، وليس الطبيعة إلا عين التجسيد للنموذج الحيوي. ولما كان العقد الاجتماعي هو التعبير السياسي الحديث عن النزعة الإنسانية، فإن هذا النموذج ظل قاصرا على استيعاب وحدة الوجود وتعدد مكوناته؛ ومن ثمة لم تكن لتنحصر الغاية القصوى التي اشترأت نحوها نموذج العقد الاجتماعي سوى في العمل على تعزيز مركزية الإنسان (Anthropocentrisme). والحال على خلاف ذلك بالنسبة للعقد الطبيعي الراهن الذي هو عبارة عن التعبير الوجودي عن كينونة الطبيعة أو الحاجة الوجودية القصوى لاستيعاب جملة مكونات الطبيعة وعناصرها، ومن ثمة فهو يعد النموذج الأمثل الحريص على تقدير كل ذوات الطبيعة ووضعها في ميزان السواء؛ ومن ثمة يكون العقد الطبيعي أحرص على تلافي حصر اهتمامه على موجود بعينه كما هو الحال الذي استحوذ على اهتمام العقد الاجتماعي، بقدر ما هو على تطلّع شديد نحو احتضان الجميع ضمن المأوى الطبيعي الذي هو مأوى الجميع والذي ليس سوى الطبيعة عينها (écocentrique).

ولم يسهم مثل هذا التصور الذي كرسه العقد الاجتماعي سوى في دولنة الطبيعة، أي بوصفها الفكرة التي انبنى عليها النموذج السياسي الحديث، أي بوصف الطبيعة مجرد حالة افتراضية حالها حال الفوضى والسلب، وعليه فالطبيعة ليست سوى الأرضية التي يمكن بناء العقد الاجتماعي عليها. بموجب هذا العقد، يأمل منظّروه أولا

وَأد الأَرْض ومستقبل الحياة

من نوازع السيادة إلى إتيقا الرعاية



ومنزّله لاحقا تنظيم الحياة السياسية بين الناس، لتبقى الطبيعة موضوعا مطلقا للاستنفاع، ومسألة موضوعة على الهامش أمكن أن تكون موضوعا مشاعا لتنزيل برنامج العقد الاجتماعي من خلال توسل التقنية الاقتصادية والسياسية التي إليهما يعزى الفضل الكبير في دولنة الطبيعة. والحال أن مراعاة المنطق الحيوي الذي يعدّ مرتكز العقد الطبيعي، يستوجب أن تُقدّر كل موجودات الطبيعة حق قدرها، وتراعى بالشكل الذي يؤمن للجميع إمكانية التعايش والاستمرار في ظل وضع ايكولوجي صحي، وهو ما يغيب في التصور الذي جذّرتَه النزعة الإنسانية التي كانت الدافع لبلورة العقد الاجتماعي.

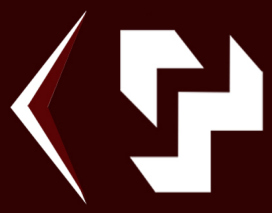
وفضلا عن الفضيلة النظرية التي يمكن أن تنجم عن هذا التصور الذي ينطوي عليه العقد الطبيعي، وهو ما يتمثل في رفع الطبيعة إلى منزلة الذات الكلية التي عليها أن تصان، وكل استعمال لا يراعي هذه المنزلة الكلية أو فعل حريص على تقويض وحدتها، فليس مآله سوى النفي والإزاحة. فإن لهذا التصور أيضا فضيلة عملية؛ وهي الفضيلة التي تتمثل في تجاوز الاستعمال الحصري للعقد الاجتماعي الذي جعل أمر الطبيعة على الهامش أو في صلب الاستعمال المطلق من قبل الإنسان، إلى حيث انسجام على كل قرار أو قاعدة أو استعمال أو تقنية مع المبادئ العامة التي تؤمن بقاء الطبيعة وديمومتها.

ج- تهذيب الإنسان أو عودة الإنسان إلى الطبيعة

قبل أن يكون الإنسان كائنا قانونيا أو فاعلا اقتصاديا، فهو يعتبر كائنا أخلاقيا بالدرجة الأولى. وبما أن جوهر الإنسان جوهر أخلاقي، يتعين أن يكون فعله فعلا أخلاقيا. مهما بلغ الرهان على قاعدة قانونية إلزامية أو سياسة ايكولوجية واعدة من أجل وضع مستقبل ممكن لجميع الموجودات ضمن الإمكان الوحيد للحياة على كوكب الأرض، فإن هذا الرهان يكون قاصرا على أن يؤتي مفعوله، ما دام أن تفعيل هذه القاعدة أو تنزيل هذه السياسة أو فلاح أي إصلاح على وجه التحقيق يبقى معلقا على الإنسان. ولأن على الإنسان مدار الرهان، بما أنه منبع المعضلة ومصدر الداء، فعليه يبقى الرهان دوما معلقا بشأن تقويم طبيعة الصلة التي للإنسان مع محيطه الطبيعي، وفي طينة وصله لجملة الكائنات والمكونات التي تؤنث فضاء الطبيعة. وإنّ وضع مجرى الوجود وشكل التواجد وفق مجرى صحي يفيد الجميع، ينبغي أن يكون نابعا من دواخل الإنسان وأن يكون مستقره الضمير الحي. فحينما يكون الضمير الأخلاقي على قدر كبير من المسؤولية، وذلك من حيث وعيه بالحال على جلاله والمآل على هوله، فإنه يقف موقف المتدبّر في سلوكه، ويجعله يقدرّ الأمور خير قدرها؛ وبالأخص إذا اعتبرنا أن الضمير الأخلاقي إذا أستحضر وقُعل على النحو المرجوّ، تراه أكثر مناعة من كل قاعدة أو سياسية التي لها مظهر خارجي. الالتزام الأخلاقي الذاتي أولى من كل إلزام خارجي؛ إذا توفر الأول وكان هنالك وعي أخلاقي حازم، ثمّة التماس السبيل الأنجع نحو تدارك العلاقة المختلة التي ما فتئ يُجذّرها الإنسان في حيّز الطبيعة، أمّا مع الشكل الثاني فإنه لا

وأد الأرض ومستقبل الحياة

من نوازع السيادة إلى إتيقا الرعاية



يؤمن على صون الطبيعة من كل هدر، وذلك حينما يندم الالتزام الأخلاقي الداخلي، ويمضي الإنسان على تجاهل ولامبالاة بشأن كل أشكال السلب التي تُمارس على نحو كثيف وفضيع على مشمولات الطبيعة.

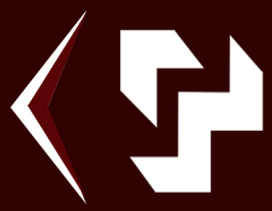
وما لم يكن الفعل الاقتصادي والسياسي بجلّ من الضمير الأخلاقي المسؤول، فليس يؤمل وجود إرادة لها من الجدة والحزم ما يُمكنها من إعادة النظر في بارديغم التسيّد، بقدر ما ترى من في عهدهم زمام الأمور أحرص على بقاء حال التسيّد وشأن السيطرة على حاله؛ وبذلك فنكون على تمسك شديد بأولوية العقل الحسابي على العقل الأخلاقي. والحال أن تدارك الداء المستشري في أوصال الطبيعة، ليتطلّب على وجه الضرورة أن يكون صلة العقل بالطبيعة مبنية على موجّهات تبصّرية وليس موجّهات حسابية. ومن الموجّهات الأخلاقية التي ينبغي أن يجعل المرء وصله مع الطبيعة يتم في ضوءها، نجد فضلا على المبادئ الإتيقية السابقة ما يلي²⁰ : مبدأ العدالة البيئية بوصفه مبدأ يحدد طبيعة الوصل الذي يقتضي أن يكون مع الطبيعة بعيدا عن منطق العدالة التوزيعية، ومبدأ المساواة بين مكونات الطبيعة وبين الأجيال المختلفة، ومبدأ احترام الطبيعة الذي يقتضي تأمين التوازن الأيكولوجي.

غير أن إفشاء الروح الأخلاقي بشأن كل وصل يطال الطبيعة، وإيقاظ الضمير الأخلاقي من سباته العميق، وجعل الإنسان، في أي موقع أو زمان أو مكان كان، يبصر عواقب الحال والمآل، يقتضي بناء مضنيا للإنسان وتهذيب عقله وسلوكه لغاية أن يكون هذا الضمير الأخلاقي على قدر كبير من الفعالية في مجرى إصلاح ضروب تواجد الإنسان في العالم. وإنّ مثل هذه المهمة على جلالها وجسامتها تعدّ مسألة مشاطرة أمر النهوض بها بين أطراف متعددة. وليس من مهمة ذات أولوية فائقة مثل مهمة بناء الإنسان الذي مداره على التربية والتهذيب ضمن قنوات متعددة، عبرها يتمرنّ الإنسان على اكتساب القيم التي تجعل من كل فعل يأتيه في الوجود فعلا بناءً، ويكون على مناعة شديدة من إتيان بتصرف غرضه التقويض والهدر والهدم. فأن نفلح في تهذيب الإنسان وتصويره لكي يكون جديرا بإنسانيته، فإن معنى ذلك أن نكون اهتدينا إلى إعداد النموذج البشري المنشود لإعمار العالم على النحو الصحي، وفي ذلك كل الضمانة لرعاية الوجود وجملة الموجودات حق الرعاية، والأجمل أن نطمئن بهكذا تهذيب على المستقبل، وذلك عندما تصبح التربية عبارة عن تهذيب موجه نحو الغد الذي ليس لنا، ولكنه عالم ممكن لمن سيؤثته بعدنا.

²⁰-Yong Tongjin, Vers un éthique mondiale égalitaire de l'environnement, dans: Ethique de L'environnement et Politique internationale, sous la direction de Henk A.M. J. Ten Have, Ed Unesco 2007, p. 35-36.

وَأد الأَرْض ومستقبل الحياة

من نوازع السيادة إلى إتيقا الرعاية



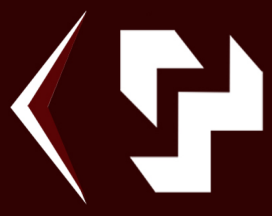
ختم القول بشأن ما لا يقبل الختم أو في نداء المستقبل

لم يكن القول السابق بجملته سوى عبارة عن محاولة للإنصات إلى نداء الطبيعة، أو قل الصرخة العميقة ولكنها صرخة صمّاء تأبى ضيافة الاستماع. لو أمكن أن نجمل رحيق القول المستفيض السابق في صيغة سؤال، لقلنا: كيف ينبغي على الإنسان أن يُعبّر، بلغة هايدجر، عن الكينونة على نحو ما هي، أو كيف يمكن أن نحسن الإصغاء للطبيعة في كل شأن فعل أو حضور نوقّعه في الوجود اليومي؟ لم نحسن التعامل مع الوجود بعد، وليست الطبيعة مجرد مادة صماء وجسم صلب من دون حياة لنا مطلق السلطة عليها. ما الإنسان سوى ذات كائنة، وما الطبيعة سوى ذات كلية، ومن وجود الذات الكلية وبقائها تستمد سائر الذوات الأخرى، بما في ذلك الإنسان، المصادر الضرورية لتأمين حقها في البقاء. إن نداء الطبيعة هو نداء المستقبل والديمومة وليس مجرد نداء يخاطب العابرين، إنه ضرب من النداء الخالص الذي يخاطب الضمير الخامد جهة أن يعتبر المستقبل ويتبصّر مأل العالم، لعلّه يتعقّل ذاته في كل تصرّف يأتيه في الزمان الذي يقضيه ضمن حيّز الطبيعة. ولهذا، فإن ميزة العاقلية التي تحاith الإنسان هي عبارة عن ضرب من الواجب أكثر مما هي تعبّر عن حق وراءه مكسب؛ فلو تأملنا كيف يترجم الإنسان عاقلية في شأن السلوك اليومي أو الفعل الذي يترجمه في حيّز الحياة التي له، لكفى شهيدا على مدى رقي الوعي الإنساني أو انحطاطه.

ثمة انشغال فلسفي كثيف بمسألة العقل ومساءلة الوعي منذ شئنا أن نفكر، وكل المنشود كان مشرئبا نحو المستقبل، والسبيل نحو ذلك هو تهذيب الإنسان وتخليقه حتى يكون أهلا للإنسانية التي حُصّ بها. لكن إلى أي حد استطاع الإنسان أن يترجم إنسانيته، ويبرهن على أنه كائن عاقل؟ فكلما تأملنا في كل أصناف الهدر التي تُوقّع في الوجود على نحو يومي، ونظرنا في مختلف أفعال السلب والعدمية والعنف الشامل التي لا تكاد تستثني من استهدافها كل الموجودات، لتبيّن لنا إلى أي حد نحن، كما حدس بهذا الأمر الفيلسوف نيتشه، ضد العاقلية التي لطالما عدّت بمثابة خاصية جوهرية محايدة للذات البشرية.

يقضي نداء الطبيعة بما هو نداء المستقبل نمطا جذريا من المعقولية؛ بالمعنى التي تكون هذه الأخيرة على قدر كبير من المسؤولية والشمولية، وفي ذلك قطع كل تسديد للعقل جهة اعتباره ميزة بشرية فائقة تقتضي حقوق التصرف المطلق في سائر الموجودات. فواجب الوجود يفرض على العقل قدرا عاليا من المسؤولية. وكل استعمال حصيف للعقل، يقتضي أن يكون حضوره مطلقا في الزمان، وحضورا نافعا في المكان: إذ يقتضي الاعتبار الزماني أن نجعل إمكان قيام الوجود لسائر الموجودات في الحاضر والمستقبل، وتلافي كل ما من شأنه أن يحدق بأحقية جميع المكونات الوجودية في الاستمرار في التواجد حاضرا ومستقبلا. أمّا الاعتبار المكاني فيضع على عاتق كل فرد أو جماعة واجب الامتناع عن الإتيان بأي فعل يقوض مكونات الطبيعة ويُخلّ بتوازنها، كما يستوجب هذا

وأد الأرض ومستقبل الحياة من نوازح السيادة إلى إتيقا الرعاية



الاعتبار أيضا أن يكون الانتفاع من الطبيعة بقدر ما يؤمن الحاجة ويتيح لها المتنفس للتجديد. وإنه لمن بداهة الأمر أن هذا العالم الذي نحن مجرد أجزاء منه، هو الإمكان والأفق والمتنفس الوحيد الذي لنا. وبما أنه كذلك، على حد وصف الفيلسوفة حنة أرندت (Hannah Arendt) له، بقولها: "إن العالم المشترك هو ما ندخله عندما نولد، وما نتركه خلفنا متى نموت"²¹، فلنكن خير أمناء للطبيعة وحفظاء عليها.

ونحن بصدد إبداء النظر في المصادر العميقة التي هيأت أفق الحياة على إنتاج الخطر، ومعه نرى أنفسنا على تمارين عملية وعلمية مؤقتة تجنّب الخطر إلى حين، نقف مرتبكين على آخر نمط من الخطر الذي اتخذ من جسد الإنسان معتركا له؛ فهل لنا أن نعدّه ضربا من القدر العابر، فيطويه النسيان كما طوى غيره، أم لنا أن نعدّه ضربا من "الاحتجاج" أو "البوح الجريح" الذي يُنفس عن نفسه من فرط الندوب التي أثقلت حمل الطبيعة، ونعتبره كنوع من الإنذار الذي لا يحمل توقيع لغة معينة، وإنما يعبر بلغة الحياة والطبيعة والوجود، لعلّ البشرية تأخذ هذا النداء محمل الجدّ في طريقة نظرها إلى الحياة ونمط تصريف وجودها في الحياة.

²¹ - حنة أرندت، الوضع البشري، ترجمة هادية العرقى، جداول- مؤسسة مؤمنون بلا حدود، بيروت 2015. ص 76.

وأد الأرض ومستقبل الحياة من نوازع السيادة إلى إتيقا الرعاية



ثبت المصادر والمراجع

أولاً: العربية

- أرندت حنة، الوضع البشري، ترجمة هادية العرقى، جداول- مؤسسة مؤمنون بلا حدود، بيروت 2015.
- ديكارت رينيه: مقال في المنهج، ترجمة محمود محمد الخضيرى، ط 2، دار الكتاب العربي للطباعة والنشرة، القاهرة 1968.
- الشاطبي أبي إسحاق: الموافقات في أصول الشريعة، مج 1-2، تحقيق عبد الله دراز، دار الكتب العلمية، بيروت {د.ت.}
- نيوتن ليزا، نحو شركات خضراء: مسؤولية مؤسسات الأعمال نحو الطبيعة، ترجمة إيهاب عبد الرحيم محمد، سلسلة عالم المعرفة، العدد 329، الكويت، يوليو 2006..

ثانياً: الأعجمية

- Bacon Francis, *Novum Organum*, 1620, Livre I, § 129, tr. fr. M. Malherbe et J.-M. Pousseur, PUF, Paris 1986.
- Comte Auguste, *Cours de philosophie positive*, T1, Bachelier, Libraire pour les Mathématiques, Paris 1830
- Gierer Alfred, *Im Spiegel der Natur erkennen wir uns selbst*, Wissenschaft und Menschenbild, Erstveröffentlichung Rowohlt Reinbek 1998.
- Hegel Georg Wilhelm Friedrich, *Vorlesungen über die Geschichte der Philosophie III*, Werke 20, Suhrkamp Verlag Frankfurt am Main 1986.
- Husserl Edmund, *Die Krisis Der Europäischen Wissenschaften und die transzendente Phänomenologie*, Herausgegeben von walter Biemel, 2 Auflage (Husserliana, Bd VI), 1976.
- Jurgensen Philippe, *L'Economie Verte. Comment sauver notre Planète*, Ed. Odil Jacob, Paris 2009.
- Lesourd Jean- Baptiste, *Economie et Gestion de L'environnement*, Ed Droz, Genève- Paris 1996.
- Mistiaen Frank, *La richesse n'est pas produite, , ou Essai sur la nature et l'origine de la valeur marchande et la richesse matérielle*, Ed L'Harmattan, Paris 2011.

وأد الأرض ومستقبل الحياة من نوازع السيادة إلى إتيقا الرعاية



- Ozon Laurent, *Ecologie et Libéralisme, Deux vision du monde inconciliables*, Ed. L'Age d'homme, Lausanne, Suisse 1999.
- Piuz A. M, « Grand commerce lointain et naissance du Mercantilisme Libérale ». *Revue Européenne des sciences sociales*, T. 35, N. 109, Paris 1997.
- Roche Claude, *La connaissance et la loi dans la Pensée économique Libérale (Classique)*, Ed L'Harmattan, Paris 1993.
- Tongjin Yong , *Vers un éthique mondiale égalitaire de l'environnement*, dans : *Ethique de L'environnement et Politique internationale*, sous la direction de Henk A.M. J. Ten Have, Ed Unesco 2007.